

الفصل العاشر

من عهد إلى عهد

صدق (باشا) يؤلف وزارة من الأحرار الدستوريين والمستقلين - الملك يعين مستشاراً صحفياً للقصر ويدعو رؤساء الدول العربية ويجتمع معهم بإنشاص بغير رأى الوزارة ولا علمها - محاربة الفقر والجهل والمرض - اختلاف هيئة المفاوضة على مسألة السودان - ، السعديون يشتركون في الوزارة - مشروع صدق ، يفرن - حل هيئة المفاوضة وموافقة النواب على المشروع - ، اضطراب الأمن في القاهرة - صدق يستقيل والنقراشي يؤلف الوزارة - استئناف المفاوضات وإخفاؤها - الاحتكام إلى . مجلس الأمن - مشكلة فلسطين في الأمم المتحدة - التمهيد لإنشاء دولة إسرائيل - موقف النقراشي (باشا) وتغيره - الدول العربية تحارب اليهود - نزعة الملك للحكم المطلق ودوافعها - حياة الملك الخاصة وأثرها في مسلكه - معاملة الملك للساسة - تدخل القصر في شئون الحكم - حرب فلسطين وأثرها - الضباط الأحرار - الإخوان المسلمون - طلاق فريدة وفوزية - النقراشي (باشا) يقتل وعبد الهادي (باشا) يخلفه - مقتل الشيخ حسن البنا - تعديل الدوائر الانتخابية واختلاف الدستوريين والسعديين بسببها - ، عبد الهادي (باشا) يستقيل ويؤلف حسين سري (باشا) وزارة مؤتلفة للانتخابات - الأحزاب المؤتلفة تختلف فيؤلف سري (باشا) وزارة إدارية - فوز الوفد في الانتخابات - النحاس (باشا) يؤلف الوزارة ويؤيد سلطان الملك المطلق - (الملكة) نازلي في أمريكا تزوج كرميتها من سكرتير - استجواب مصطفى (بك) مرعي في مجلس الشيوخ - مراسم ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ - الملك في (دوفيل) - سمعة مصر في الخارج - كتاب المعارضة إلى الملك - خطاب ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ - إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ - مولد ولي العهد - حريق القاهرة - وزارات تتعاقب - انتخابات نادي الضباط - بدء حركة الجيش - بذلك انتقلت مصر من عهد إلى عهد .

انتهت الحرب في أوروبا وفي الشرق الأقصى ، ووضع مؤتمر سان فرانسكو ميثاق الأمم المتحدة ، وتابعت مصر تفكيرها في المصير الذي تختاره لنفسها بعد الحرب ، فبعث النقراشي (باشا) إلى وزارة الخارجية البريطانية رسالة يذكر فيها أن مصر تريد أن تدخل في مفاوضات مع إنجلترا لتعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ بما يتفق ومبادئ الميثاق الجديد ، على أن تتناول هذه المفاوضات مسألة السودان . لكن وزارة النقراشي (باشا) لم تقو على مواجهة الموقف الداخلي ،

ولم تستطع لذلك أن تبقى بعد أن أبلغتها إنجلترا أنها مستعدة للتفاوض معها وفقاً لأحكام المعاهدة نفسها حيث تنص على إمكان تعديلها بعد مضي عشر سنوات من تاريخ توقيعها .

وعهد الملك إلى إسماعيل صدق (باشا) في تأليف وزارة تضطلع بإجراء المفاوضات . وليس من غرضي في هذا الفصل الأخير أن أتناول ما حدث تمهيداً للمفاوضات ، ولا كيف جرت خلال الأشهر التسعة التي قضتها وزارة صدق (باشا) في الحكم . فسأفرد باباً خاصاً في الجزء الثالث من هذه المذكرات للمفاوضات المصرية الإنجليزية ، كما أفرد أبواباً في ذلك الجزء لمسألة فلسطين والجامعة العربية ، وللحياة النيابية في مصر ، ومراسيم ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ ولوفد مصر في مجلس الأمن ، ولوفد مصر في الأمم المتحدة ، ولالاتحاد البرلماني الدولي . وإنما أريد أن أوجز في هذا الفصل الحالي ما تعاقب على مصر في السنوات الست الأخيرة من سنة ١٩٤٦ إلى سنة ١٩٥٢ ، حين أكره (الملك) فاروق على التنازل عن العرش وعلى مغادرة البلاد .

وبعض فصول الجزء الثالث مما أشرت الآن إليه قد كتب من قبل حين كتبت فصول هذا الجزء الثاني كلها - خلا هذا الفصل وتقديم هذا الجزء - قبل تنازل (الملك) فاروق عن عرش مصر . ولم أعدل منه شيئاً يذكر . . . وسيرى القارئ اتساق حوادث هذا الفصل وأحداثه مع ما سبقه من فصول ، وأن ما تم في السنوات الست الأخيرة من عهد فاروق كان التطور الطبيعي للأحداث التي وقعت قبلها .

عهد (الملك) فاروق إذن إلى إسماعيل صدق (باشا) في تأليف الوزارة . وقد دهش المشتغلون بالسياسة لهذا الأمر . فلم يكن لصدق (باشا) حزب سياسي يستند إليه ، فماذا عساه يفعل إذا لم تؤيده الأحزاب الممثلة في البرلمان تمثيلاً قوياً ؟ لقد زارني الرجل مساء اليوم الذي استقال فيه النقراشي (باشا) وذكر لي تكليفه بتأليف الوزارة ، وذكرني بصلاتنا القديمة حين كان هو حراً دستورياً ، وطلب معاونته الحزب له . فذكرت له أنني سأسشير إخواني في الحزب . فلما انصرف من عندي مرَّ بالنقراشي (باشا) رئيس الهيئة السعدية ، وبمكرم عبيد (باشا) رئيس الكتلة الوفدية . وقد ذكرنا لي أنهما رأيا عدم معاونته ، لأن تأليفه الوزارة خروج على التقاليد الدستورية المألوفة .

وشاورت أصدقائي الدستوريين ، وذكرت لهم موقف الحزبين الآخرين ، فذكرني

بعضهم بموقف الهيئة السعدية منّا في انتخابات سنة ١٩٤٤ وبما كان منها في أثناء رئاسة النقراشي (باشا) للوزارة ، وأبدت كثرتهم الميل للتعاون مع صدقي (باشا) . ولم أشاركهم في هذا الميل ، فلم أنس مواقف صدقي (باشا) منّا في سنة ١٩٣٠ . وترك لي هؤلاء الأصدقاء أن أتصرف في الموقف مع إلحاح بعضهم على أن أقدر النتائج التي تنجم عن رفض الاشتراك في الوزارة إذا وقف الملك من أحزابنا موقف الخصومة وأباح لصدقي (باشا) حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة . وبعد مناقشات طويلة بيني وبين الوزراء الدستوريين السابقين ، تألفت الوزارة وبين أعضائها أربعة منهم . ولم أر الاعتراض على ما حدث حرصاً على وحدة الحزب .

وبالغ صدقي (باشا) من بعد في الحفاوة بالحزب ووزرائه مبالغة دفعت الحزب لتأييد وزارته بالقوة التي كان يؤيد هو بها الحزب ، أو على الأقل إلى التظاهر بهذا التأييد من جانبه ومن جانبنا مع قيام حالة الحذر عند الفريقين .

ونشأ عن كل ما حدث أن بدأ رئيس الوزراء يميل إلى مجازاة القصر في رغائبه ، معتبراً القصر سنده الأصيل . وكان ذلك الميل متفقاً مع اتجاه صدقي (باشا) ، وإن بدا أقل اندفاعاً فيه عما كان في سنة ١٩٣٠ .

ابتدع القصر في ذلك الحين منصباً فيه لم يعرف من قبل . ذلك منصب المستشار الصحفي لديوان الملك . وصدر الأمر الملكي بتعيين الأستاذ كريم ثابت في هذا المنصب ، فلم يبد صدقي (باشا) اعتراضاً جدياً على هذا الوضع المبتكر . وقيل يومئذ إنه أراد أن يلمح بالاعتراض فأبلغ الملك أن الأستاذ كريم ثابت كان يتقاضى من المصروفات السرية مبلغاً معيناً ، وأن كرامة منصبه الجديد تقتضى إعفائه من الاستيلاء على هذا المبلغ ، فصدرت الإرادة الملكية بمضاعفة المبلغ الذي يستولى عليه المستشار الصحفي من المصروفات السرية ، ونفذ صدقي (باشا) هذه الإرادة .

وحدث في ذلك الحين أن دعا (الملك) فاروق ، بغير رأى الوزارة ولا علمها ، ملوك الدول العربية ورؤساء جمهورياتها ، واستقبلهم في مزارعه الخاصة بإنشاص ، وتحدث وإياهم في سياسة الدول العربية والجامعة العربية . وصدرت في هذا الاجتماع قرارات أذيعت ، من بينها قرار بإنشاء قومية عربية . ولم يحضر هذا الاجتماع وزير الخارجية ، لطفى السيد (باشا) ، وحضره الأمين العام لجامعة الدول العربية . وفهم الناس يومئذ أن سياسة (الملك) فاروق الشخصية ترمى إلى أن يتولى بنفسه الزعامة على الدول العربية . مع ذلك لم تعترض

الوزارة على ما حدث ، ولم ترد أن تثير أية ثائرة بشأنه .

وكان صدقي (باشا) يعتذر عن سكوته عن مثل هذه الأمور بأنه يفاوض إنجلترا لإجلاء قواتها عن قناة السويس وإعادة الوحدة بين مصر والسودان ، ومن الخير أن يبقى الجو الذى تجرى فيه هذه المفاوضات صفواً لا يعكره خلاف بين القصر والوزارة على أمور لا تبلغ أهميتها مبلغ المفاوضات ، وكأنما القصر غير مطالب من جانبه بالمحافظة على صفاء هذا الجو ، بل كأن من حق القصر أن يتمتع مثل هذه الفرصة لتحقيق أغراض لا يستطيع تحقيقها فى الأوقات العادية .

وقد أثبت الواقع من بعد أن الإغضاء عن حق بحجة المحافظة على مصلحة عليا لا يكفل هذه المصلحة ، ويؤدى إلى نتائج خطيرة . فقد أدت سياسة القصر من بعد إلى اضطراب فى شئون الحكم ، ولم يكفل السكوت عنها نجاح المفاوضات .

ورسمت الوزارة لنفسها سياسة داخلية صورتها فى عبارة (محاربة الفقر والجهل والمرض) ، وعهدت إلى كل وزير بتنفيذها فى وزارته . وقد أخبرنى بعض الوزراء أن هذه السياسة كانت جديرة بأن تؤتى خير الثمرات لو أن تنفيذها جرى بهمة تعادل همة الدعاية التى صحبتها أول إعلانها . لكن اشتغال رئيس الوزارة بالمفاوضات من ناحية ، واعتبارات الميزانية من ناحية أخرى ، جعلتا الهمة التى بدأت بها تفتر شيئاً فشيئاً ثم تزداد فتوراً كلما شعرت الوزارة بعقبات تقف فى سبيلها وتهدد مركزها .

وكان مجرى المفاوضات يهدد مركز الوزارة أحياناً . وقد اختلف أعضاء هيئة المفاوضة عند بحث مسألة السودان اختلافاً اضطر معه إسماعيل صدقي (باشا) إلى تقديم استقالة الوزارة فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٦ . وأراد الملك أن تتألف وزارة مؤتلفة برئاسة شريف صبرى (باشا) يشترك فيها الوفديون . لكن هذه الفكرة لم تنفذ لأسباب مختلفة ، منها أن القصر لم يكن متحمساً لها . دعانى الملك فى هذه المناسبة لمقابلته ، فلما كنت فى حضرته ذكر لى أنه كلف شريفاً بتأليف وزارة يشترك فيها الوفد بأعضاء ثلاثة ليس رئيسه منهم ، ويشترك فيها السعديون والدستوريون ، فيكون النقراشى (باشا) وسعدى معه ، وأكون أنا ودستورى معى من أعضائها . وكان جوابى أننى عاهدت الله ونفسى ألا أكون وزيراً أبداً ، وأننى لا أنقض عهداً قطعتة . وقال الملك : قابل شريفاً وتكلم معه .

ولعل إجابتى هذه ، وإن وافقت هوى الملك فى أمر تأليف الوزارة الجديدة ، لم تعجبه صيغتها ، كما لم تعجبه صيغة كثير من إجاباتى فى ظروف مختلفة .

فلما قابلت شريف (باشا) صبرى بمنزل سرى (باشا) فى المساء لم نتفق . وقد ذكر لى حسن يوسف (بك) رئيس الديوان بالنيابة ، فى الغداة ، أنه سر بعدم الاتفاق ، ولكنه كان يود أن يحىء إخفاق الفكرة من ناحية الوفد حتى لا يتهم القصر بأنه عمل لإخفاقها .

ورفض الملك استقالة صدق (باشا) ، وعادت وزارته تعالج شئون الدولة . لكن الخلاف فى هيئة المفاوضة كان قد بلغ حداً تعذر معه الاتفاق على شيء . وكانت الوزارة قد عدلت واشتركت فيها الهيئة السعدية . ورأى صدق (باشا) أن يسافر إلى لندن ، وأن يتصل مباشرة بوزير الخارجية البريطانية لإتمام المفاوضات ، وطلب أن أسافر ويسافر النقراشى (باشا) معه بوصفنا رئيسى الحزبين المشتركين فى الوزارة . ورفضت هيئة المفاوضة إقرار هذا الرأى ، فسافر صدق (باشا) ووزير الخارجية إبراهيم عبد الهادى (باشا) إلى لندن ، ممثلين لهيئة الوزارة لا لهيئة المفاوضة ، وانتهى إلى مشروع اتفاق وقعاه ووقعه مستر بيغن بالحروف الأولى من أسمائهم ، وعرف من بعد بمشروع « صدق - بيغن » .

فلما عادا إلى مصر ، دعيت هيئة المفاوضة للاجتماع كى تبادى رأيا فى المشروع ، فتبين أن الخلاف القديم جعل التعاون بين أعضائها ، والتعاون بينها وبين الوزارة مستحيلاً . عند ذلك حلها صدق (باشا) اكتفاء بعرض المشروع على البرلمان . وقد أفادت المعارضة من هذا الإجراء ، واتخذته دليلاً على أن المشروع لا يحقق مطالب مصر . وأيد المخالفون من أعضاء الهيئة المنحلة هذا التصوير فزاد مركز صدق (باشا) ومركز الوزارة كلهما دقة وجرماً . وأعان المعارضة على الاشتداد فى مهاجمة الوزارة ، التجاء صدق (باشا) إلى الشدة فى معاملة الصحف بحجة مقاومة الشيوعية وما يتصل بها من نزعات يسارية ، وإلى اعتقال من ينسب إليهم نشاط شيوعى اعتقالاتاً شبه عرقى .

وقد استندت الوزارة لتسويق الشدة فى معاملة الصحف إلى فقرة وردت فى مادة الدستور الخاصة بحرية الصحافة تبيح إنذار الصحف أو تعطيلها بالطريق الإدارى إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى ، وحاولت أن تبسط سلطاتها فى الإنذار والتعطيل إلى مدى أوسع من الشيوعية والنزعات اليسارية ، حتى لقد قال رئيس لجنة القضايا إذ ذاك من فوق منبر مجلس الشيوخ : إن مسائل الزواج والطلاق والميراث وما إليها تدخل فى مدلول كلمتى (النظام الاجتماعى) الذى تشير إليه المادة . وقد اضطرت أنا أن أتلو يومئذ من منصة رئاسة الشيوخ بياناً أدفع به هذا التفسير وأدافع عن حرية الصحافة ، وأعيد إلى الأذهان أن الفقرة التى تستند إليها الحكومة إنما أقحمت على المشروع الذى وضعته

لجنة الدستور فى سنة ١٩٢٢ لمقاومة الشيوعية ، فهى استثناء من نص المادة الذى يحظر مراقبة الصحف وإنذارها أو تعطيلها بالطريق الإدارى ، ولا يصح أن يتجاوز الاستثناء حدوده بحال ، بل يجب أن يبق محصوراً فى أضيق هذه الحدود .

أدت هذه الأحوال مجتمعة إلى تبلل الأفكار و شيوع القلق ، وإضراب طلاب الجامعة ، وتعدى الأمر إلى أعمال إجرامية منكورة : كانت القنابل تلقى فى غسق الليل فى الشوارع أو فى أحياء تجارية ، فيدفع تفجيرها فى النفوس الرعب والفرع . وألقيت قنابل أمام مساكن مأهولة فأحدثت من الأضرار ما زاد الناس رعباً وهلعاً . عدت إلى منزلى ذات مساء ، فلما استقرت فى المقام سمعت نغير عربتنا الخاصة إيذاناً باقترابها من المنزل . وبعد لحظة سمعت دويماً مزعجاً نشأ عن تفجر قنبلة أمام باب المنزل . وتبين حين التحقيق أن قنبلة أخرى كانت موضوعة فى الطريق على مقربة من القنبلة الأولى ولم تنفجر .

تعددت هذه الحوادث ، وجعلت الناس فى العاصمة وفى الأقاليم يشعرون بأن الوزارة عاجزة عن حفظ الأمن ، وأنها يجب أن تستقيل .

استقالت وزارة صدقي (باشا) إثر هذه الحوادث . وكانت قبل ذلك قد لجأت إلى مجلس النواب وعرضت عليه مشروع « صدقي - بيغن » فأقره . وكان النقراشي (باشا) بين الخطباء الذين تكلموا يؤيدون المشروع . فلما قبل الملك استقالة صدقي (باشا) عهد إلى النقراشي (باشا) فى تأليف الوزارة ، فألفها من الأحرار الدستوريين والسعديين دون غيرهم من الأحزاب أو من المستقلين . وظن بعضهم يومئذ أن اختيار النقراشي (باشا) لرياسة الوزارة ، بعد أن أعلن قبوله مشروع « صدقي - بيغن » له مغزاه . لكن الأحرار الدستوريين كانوا قد أبدوا على مشروع « صدقي - بيغن » تحفظات . وكان ما حدث من اختلاف هيئة المفاوضة مع صدقي (باشا) على مسألة السودان قد أقنع الناس بأن ما ورد فى المشروع بشأنها لا يمكن الاطمئنان إلى صيغته . لذلك كله لم يكن للنقراشي (باشا) بد من استئناف المفاوضات . ولم ترفض إنجلترا ما طلب من ذلك لأنها جرت فى سياستها منذ ١٩٢٢ على ألا ترفض المفاوضة إذا طلبتها مصر .

والواقع أن الإنجليز كانوا حريصين فى ذلك الحين على جلاء قواتهم عن قناة السويس تخفيفاً لأعباء دافع الضرائب البريطانى ، ولأن القناة لم يبق لها من الأهمية الاستراتيجية بعد التطور الذى حدث فى أسلحة الحرب مثل ما كان لها من قبل . ولتثبت حسن نيتها نقلت قواتها من القاهرة والإسكندرية إلى منطقة قناة السويس ، واحتفلت وزارة النقراشي

(باشا) بهذا النقل ، وعدته فألا حسناً بنجاح المفاوضات التي استأنفها رئيسها .
 على أن ما قام به النقراشي (باشا) من مباحثات ، ثم ما قام به أحمد خشبة (باشا)
 وزير الخارجية من مسعى لتنظيم الحكم في السودان - ذلك كله لم يسفر عن نتيجة مقبولة .
 وتداول ساسة مصر المؤيدون للحكومة النظر في موقف مصر بعد إخفاق المفاوضات ، واستقر
 رأيهم على أن تلجأ مصر إلى مجلس الأمن تعرض خلافها مع إنجلترا عليه . وعرض الخلاف
 بالفعل في أشهر الصيف من سنة ١٩٤٧ . وبعد جلسات وخطب عديدة انتهى المجلس
 في ١٠ سبتمبر إلى قرار بتأجيل المشكلة إلى أجل غير مسمى ، مع الاحتفاظ بها في جدول
 أعماله ، وللطرفين المتنازعين ، ولزى شاء ، أن يثيرها من بعد على النحو الذي يراه .
 وعاد النقراشي (باشا) بعد ذلك إلى مصر ، وبعث الملك إلى المطار بعربة ملكية
 أقلت وزيره الأول إلى القصر . فقابله الملك وأصدر إليه نطقاً ملكياً بأن أحداً لم يخدم مصر
 كما خدمها هو ^(١) .

اطلعت على قرار مجلس الأمن بتعليق المسألة المصرية وأنا على ظهر الباخرة مسافر
 إلى نيويورك رأس وفد مصر لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة . وكانت هذه الجمعية
 تنتظر مسألة جد خطيرة عند الدول العربية كلها . كانت تنتظر التقرير الذي وضعته
 لجنة شكلتها في دورة خاصة لحل مشكلة فلسطين ومكان العرب واليهود فيها .
 لم تعهد الجمعية العامة للجنة السياسية بنظر هذه المسألة ، بل ألقت لجنة خاصة
 تقديراً لما لها من جليل الخطر في الحياة الدولية . وقد استمرت اللجنة الخاصة تبحث الموضوع
 وتناقشه وتحاول إيجاد حل يرضاه العرب واليهود طيلة الثلاثة الأشهر التي امتد إليها انعقاد
 الجمعية العامة فلم توفق إلى هذا الحل ، فأحالت المسألة على الجمعية العامة . وبعد مناقشتها
 قررت الجمعية إنشاء دولة إسرائيل بأغلبية لم تبلغ الثلثين من عدد الأعضاء الحاضرين ،
 وذلك لكثرة الممتنعين عن التصويت . مع ذلك اعتبر القرار بإنشاء دولة إسرائيل صحيحاً
 متفقاً مع ميثاق الأمم المتحدة ! ! ^(٢) .

فكرت طويلاً وأنا في طريق عودتي إلى مصر في هذا الموقف الذي أثارته الأمم المتحدة
 في الشرق الأوسط بالنكوص عن إصدار قرار موضوعي في المسألة المصرية ، وإصدار
 قرار بإنشاء دولة إسرائيل ، ورأيت أن البلاد الشرقية يجب أن تتخذ لها موقفاً خاصاً في المعترك

(١) تفصيل ما حدث في المفاوضات وفي مجلس الأمن مدون في الجزء الثالث من هذه المذكرات .

(٢) تاريخ المسألة الفلسطينية وأطوارها مشروحة في الجزء الثالث من المذكرات .

الدولى يعاونها على تحقيق استقلالها وسيادتها . وزادنى إمعاناً فى هذا التفكير ما لمستهُ خلال ثلاثة الأشهر التى أقمتها فى أمريكا من توتر العلاقات بين الكتلتين الشرقية والغربية توتراً أثار فى الولايات المتحدة هستريا الحرب وجعل ساستها وصحافتها يندفعون يريدون القضاء على روسيا السوفيتية قبل أن تستعد لمهاجمة بلادهم أو تستعد للدفاع عن نفسها .

إننا حلفاء الدول الغربية . وبعبارة أصدق تصويراً للواقع : إن أكثر البلاد الشرقية ، والبلاد العربية كلها ، واقعة فى دائرة النفوذ الغربى . فإذا وقعت حرب بين الكتلتين الغربية والشرقية ، ونحن فى هذا الموقف ، تلقينا صدمتها الأولى ، وكنا طوال الحرب فى مثل موقف بلجيكا فى الحربين العالميتين الماضيتين . فإذا لم تحترم هذه الدول الغربية حريتنا وسيادتنا كاملتين فى أثناء السلام ، وكنا سنبقى كما نحن فى دائرة النفوذ الأجنبى ، فما أجدرنا أن نعدل نهائياً عن التفكير فى الاستقلال والسيادة والحرية والرخاء . وهذا ما لن نرضاه . ويجب لذلك أن نفكر فى إنشاء كتلة جديدة تضم شعوب الشرق الأوسط وشعوب المحيط الهندى ، تكون سياستها الوقوف بمعزل عن الكتلتين ، واكتفاء كل واحدة من دول هذه الكتلة الجديدة بالدفاع عن نفسها إذا هوجمت . ذلك أحفظ لكرامتنا جميعاً ، وأحفظ للسلام العالمى . كذلك فكرت ، متأثراً بما شهدته فى اجتماع الأمم المتحدة . وقد أعلنت إنجلترا إلى هذه الأمم أنها قررت إنهاء انتدابها على فلسطين وسحب قواتها منها فى موعد نهايته ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ ، وتركت لليهود وللعرب مواجهة الموقف الذى ينشأ عن تنفيذ قرارها . وكان اليهود بعد قرار الأمم المتحدة يعدون العدة لإنشاء دولتهم . وكان وزراء خارجية الدول العربية يجتمعون يفكرون ما عساهم يصنعون للحيلولة دون إنشاء هذه الدولة . وكان النقراشى (باشا) مصراً إزاء هذا الموقف على ألا يلبجأ إلى القوة المسلحة حتى لا يدفع الجيش إلى حيث تكون القوات البريطانية المراقبة فى منطقة قناة السويس وراء ظهره .

ولو أن الأمر فى مصر كان للنقراشى (باشا) وحده ، لبقى على إصراره ذاك . لكن الأمر فى الواقع لم يكن كذلك .

أشرت إلى أن الملك فاروقاً بدأ بعد انتهاء الحرب فى أوروبا وفى الشرق الأقصى ، يعمل على توطيد سلطانه المطلق ، فأنشأ منصب المستشار الصحفى للديوان الملكى بغير علم الوزارة ولا رأيها ، ثم إنه اتجه بتفكيره إلى أن يتولى بنفسه زعامة الدول العربية من غير أن يكون لوزرائه رأى فى الأمر أو كلمة . ولهذا الغرض جمع ملوك الدول العربية ورؤساء جمهورياتها بمزارعه الخاصة بإنشاص ، وتداول معهم الرأى فى شأن هذه الدول ومصيرها . وحضر هذا

الاجتماع عبد الرحمن عزام (باشا) الأمين العام لجامعة الدول العربية . وآثر صدق (باشا) ، حرصاً منه على صفاء جو المفاوضات ألا يعترض على اجتماع إنشاص فسكت عنه .

وقد شجع الملك في اتجاهه المطلق أن بلغ الخلاف بين الأحزاب المصرية مبلغاً استعصى معه جمع كلمة الأمة حين كان الخطر الذي يقتضى اتقاؤه جمع الكلمة ماثلاً أمام كل عين . لما لم تنته مفاوضات النقراشي (باشا) وخشبة (باشا) مع إنجلترا إلى نتيجة ، واجتمع الرأي على الاحتكام إلى مجلس الأمن ، قدرت أن وحدة الأمة في وزارة قومية أكفل بنجاح مسعاها . وخاطبت في الأمر كثيرين ممن كانوا يحضرون إلى مكنتي برئاسة الشيوخ . وحضر عندي ذات صباح حسن (بك) يوسف رئيس الديوان الملكي بالنيابة ، وأخبرني أن الملك يرحب بتأليف وزارة قومية ، ويرى أنني أقدر من غيري على إقناع الوفديين وسائر الأحزاب بقبول الفكرة . ودعوت إلى مكنتي لطفي السيد (باشا) ، وواصف غالي (باشا) ، وزكي العراقي (باشا) وصبري (باشا) أبو علم . وخاطبتهم في الأمر ، فاقنع الأولان لأنهما مستقلان ، واستمهلني الآخران ، وهما وفديان ، للتفكير فيه . وفي الغد أبلغني صبري (باشا) أبو علم أن الوفد يرفض هذه الدعوة لاقتناعه بأنها غير مخلصة . وأن الوزارة القومية إذا تألفت وحققت جلاء القوات البريطانية عن مصر ووحدة مصر والسودان ، فستقال هذه الوزارة أو تستقيل ، وسيسخر الملك من الوفديين ويقصصهم عن الحكم إلى غير عودة . وعبثاً حاولت إقناع سكرتير الوفد بأن هذا التفكير غير مستقيم ، وبأنه لو صح لزاد الوفد قرباً من قلب الشعب ، ودمغ خصومه بشر ما يدمغ به سياسي ، بالتفاق والكذب جرياً وراء الحكم وحرصاً عليه .

آمن الملك من يومئذ بأن الأحزاب التي تأتي أن تجتمع لمصلحة وطنية عليا لا سبيل إلى اجتماع كلمتها ضد ما يكسبه لنفسه من سلطان مطلق . وكان قد آمن من قبل بأنه يستطيع أن يفعل ما يشاء ما أمن تدخل إنجلترا في شؤنه . ذلك بأنه كان يظن إلى يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ أن محبة الشعب له وتعلقه بشخصه يصدان إنجلترا عن التعرض لذاته أو لعرشه . فلما رأى ما حدث في ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ورأى الشعب يستقبل الأمر الجلل بما استقبله به ، فقد إيمانه بالشعب ، وحسب أنه يستطيع أن يحكمه حكماً مباشراً إذا أمن جانب الإنجليز مؤمناً - كتاباته - بأن الشعب المصري لئن العريكة سهل القيادة .

أذكر يوماً قابلته وجرت الحديث إلى ذكر ٤ فبراير ، فأبدت أسنى لما حدث يومئذ ، فقال : لا تأسف . لقد علمني هذا الحادث درساً لن أنساه .

وما أحسبه قصد بعبارة هذه غير المعنى الذي أشرت إليه .

وكان طبيعياً أن يتجه فاروق للسلطان المطلق وقد وجد ما يدفعه إليه ويشجعه عليه . فتاريخ مصر الحديث يميل به إلى هذا السلطان وإلى مقاومة كل قوة تقف في سبيله . ألم يكن جده الأعلى محمد على قد فرض نفسه حاكماً مطلقاً بعد أن وصل إلى « باشوية » مصر بإرادة الشعب المصري ، ثم أدت به نزعته الفردية فقاوم متبوعه سلطان آل عثمان حتى لا تقف قوة في سبيل إرادته . وكان موشكاً أن يبلغ ما أراد لولأن قوامته السياسة الأوربية وحاربه ؟ ! أو لم يكن جده إسماعيل مثال الحاكم الفرد الذي لا يعرف لسلطانه حداً ولا قيداً ، فكانت إرادته العليا وكانت كلمته أمراً نافذاً وقانوناً يخضع الكل له ؟ وظل ذلك شأنه حتى اضطر تحت ضغط الحوادث الدولية إلى التظاهر بالاعتماد على الشعب والتسليم بحقوقه برغم ازدراءه هذا الشعب وإنكاره وجوده . وقد انتهت به نزعاته ومداوراته إلى أن استجاب السلطان العثماني إلى ما طلبته الدول الكبرى فخلعه عن عرش مصر .

وكان لوالده الملك فؤاد مثل هذه النزعة ، وإن بقيت حيصة في السنوات الأولى من عهده ، لأنه جاء إلى العرش بعد أن بلغ الخمسين من سنه ، وجاء إليه بقوة الحماية البريطانية التي فرضت على مصر منذ بدأت الحرب العالمية الأولى فكان الأمر في أثناء تلك الحرب إلى السلطة العسكرية البريطانية . فلما انتهت الحرب واستخلصت مصر من إنجلترا الاعتراف باستقلالها وسيادتها ، حاول أن يفوز بالنصيب الأوفى من ثمرات هذا الاعتراف ، وأن يوسع حقوق الملك في الدستور ، وأن يمدّها من بعد إلى ما وراء نص الدستور . ولهذا ظلت صلاته بالسياسة المصريين قائمة على الحيطة والحذر .

شاب لما يبلغ السابعة والعشرين ، هذه وراثته ، طبعاً أن يكون النزوع إلى السلطان المطلق بعض فطرته . فإذا أحاطت به منذ نعومة أظفاره بيئة شجعت أثرته ، ثم توفي والده ولما تسعده دراسته بحظ من الحكمة يخفف من هذه الأثرة ، كان طموحه إلى الانفراد بالسلطان عظيماً . قص عليّ عزيز (باشا) المصري ، وكان قد سافر إلى إنجلترا قبيل وفاة الملك فؤاد مشرفاً على تعليم فاروق ، أن المحيطين بولي العهد كانوا يسارعون إلى إرضاء أهوائه ونزوات شبابه ، وأن رائده حسنين (بك) - الذي أصبح من بعد حسنين (باشا) رئيس الديوان - كان لا يصده دون الاندفاع إلى ما يطقّ نوازع هذا الشباب . فلما تولى الملك بعد أبيه ، بالغ المحيطون به في تملق شبابه وفتوته . فكانوا يقولون له : إنه وحده الذي يستطيع أن ينهض بالبلاد ويدفع إليها من شبابه أسباب الوثبة والفتوة ؛ وكانوا يقولون له : إن السياسة في مصر قد نشأت في عهد الاحتلال البريطاني والحماية البريطانية وظلوا متأثرين بتفكير ذلك العهد

وعقليته ، وأن البلاد يعوزها دم جديد وعقلية جديدة . وهذا الدم وهذه العقلية موجودان فيها ولكنهما بحاجة إلى من يعيّنهما ويبرزهما ، وفاروق الشاب الحكيم يستطيع ذلك ولا يستطيعه غيره ؛ وكانوا يقولون له : إن أجداده هم الذين أنشأوا مصر الحديثة من العدم ، وهم الذين انتشلوها من وهدة الفناء إذ كادت تتردى فيها لعهد المماليك ، وأنه وارث هذا التراث المجيد وصاحب الرسالة ببعث الشرق كله وإتمام المعجزة التي حاولها جده محمد علي ثم حالت الأقدار دونها .

كانوا يقولون له ذلك وأشباهه من القول ، فكان يصدقه ويفتن به ، وكان لذلك يمقت كل من يذكره بأنه ما يزال في بدء شبابه ولما تنضج التجارب حكمته ، أو أنه بحاجة إلى أن يدرس ليتّم تعليمه ، أو أن من الخير له وللبلاد أن يسمع لمشورة الساسة القدامى وأن يفيد من تجاربهم . كان لا يطيق هذا الكلام ويضيق بصاحبه قدر ما كان يفسح صدره للملقين الذين لا يفتأون في ملقهم يكررون له أنه الحكمة مجسمة ، وأنه يرى بعين بصيرته ما لا يراه غيره بعلمهم وتجاربهم وسنهم وخبرتهم .

نشبت الحرب العالمية الثانية ولما يكن فاروق قد بلغ العشرين من سنه . وأدت الظروف إلى بقاء مصر دولة غير محاربة . وقد سمعت الملك غير مرة يقول إنه هو الذي رسم هذه السياسة وأمر بتنفيذها ، وأن أحداً غيره لم يكن يفكر فيها . هذا مع أنه كان يرى في سنة ١٩٣٨ أن يتولى بنفسه قيادة الجيش المصرى وأن يتخذ مقر قيادته على حدود مصر وبرقة . لكن أطوار الحرب غيرت من هذا الاتجاه . فقد رأى المصريون تقدم الألمان السريع واستيلاءهم على بولونيا ثم على البلجيكي وهولندا والدانمرك . عند ذلك بدأ المسئولون يتزعمهم الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر ، يقنعون الملك بأن تبقى مصر بعيدة عن الحرب فلا تعلنها . مع ذلك ظل رأى في دخول مصر الحرب أو بقائها دولة غير محاربة يتأرجح حتى أقنع حسن (باشا) صبرى الإنجليز بأن مصلحتهم تقضى ببقاء مصر قاعدة حرية آمنة غير محاربة . ولو أن الملك توافرت له حكمة السن وتجاربه ، وصدق المشورة من حاشيته والمحيطين به ، لما أدت نزعته إلى السلطان المطلق ليرم الشعب المصرى أو عدم رضاه . فهذا الشعب طويل الاحتمال ، غير ميال للثورة إلا أن تفيض الكأس ولا يبق في قوس الصبر منزع . لكن نزعته هذه ، وشبابه المبكر ، وتمليق المتملقين ، ومكانة العرش ، كل ذلك دفعه إلى نوع من عدم المبالاة ظهر أول ما ظهر في حياته العائلية . أذكر يوماً من سنة ١٩٤٠ لقيت فيه حسن (باشا) صبرى رئيس الوزارة وهو في مكتبه بوزارة الخارجية ، وفيما نتحدث ذكر لى أن سير مايلز

لامبسون ، السفير البريطاني ، أبلغه في الساعة الحادية عشرة من صباح ذلك اليوم ، أن نزاعاً حاداً قام بين الملك فاروق والملكة فريدة في الساعة الثالثة من صباح اليوم نفسه وقص عليه ما تبادل الزوجان من عبارات لا تخلو من قسوة لعل من أسبابها أن الملك رزق من فريدة (صافيناز) ثلاث بنات ولم يرزق ولى عهد .

فلما انتهت الحرب ازداد الملك اندفاعاً مع أهوائه ، فكان كثير ما يرتاد (الكباريات) ويجالس فيها مختلف الطبقات ، ومن حوله حاشيته بوللى وكريم ثابت وحلمى حسين ، وكان يقضى معظم ليلاته يقامر بنادى السيارات بالقاهرة شتاء وبالإسكندرية صيفاً . وقد غامر بعضهم بتنبيهه إلى ما قد يحجره ذلك من نتائج ، فكان يسخر من هذا التنبيه ويقول : أنا أعلم أنه لن يبق في العالم بعد سنوات إلا خمسة ملوك ، ملك إنجلترا وأربعة الملوك المصورة في ورق اللعب .

وأدت به هذه الحال إلى أنه لم يكن يحفل برجال دولته ، بل كان يزدرهم ويقول إنه يكفيه أن يشير إلى أى منهم بإصبعه ليلجى الإشارة طائعاً شاكراً . كنت بروما صيف ١٩٤٨ أحضر مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولى . وفيما أنا غائب عن مصر هاجمتنى جريدة (أخبار اليوم) برغم اشتراك حزبى فى الوزارة مهاجمة لم أعرف لها سبباً . فلما عدت إلى مصر وقابلت الملك وقصصت بإيجاز ما حدث بروما رأيته انتقل بالحديث ، ودار بيننا حوار أذكر منه مايل :

الملك : أنت يا هيكل جعلت الناس يقولون إنك طامع فى رئاسة الوزارة .

أنا : من هم هؤلاء الناس ؟ أنا لا أعرف أحداً قال ذلك غير (أخبار اليوم) .

الملك : كلا ؛ بل هناك آخرون كثيرون .

أنسا : وإذا كنت أطمع فى رئاسة الوزارة ، (فجلالة) الملك هو الذى أتوجه إليه بهذا المطمع . فهل سمعتم منى (جلالتم) شيئاً من هذا ؟ ! وهل ذكر أحد (لجلالتكم) أننى طلبت إليه أن يخاطبكم فيه ؟ ! إننى لا أرفض رئاسة الوزارة إذا رأيتم (لجلالتكم) يوماً أن للبلاد مصلحة فى ذلك . لكننى أؤكد لكم أننى لا يعينى أن أكون يوماً رئيساً للوزارة ، ولا يعينى أن أكون كما أنا اليوم رئيساً للشيوخ . وأسعد ساعة عندي أن أجلس إلى مكتبي أولف كتاباً تطمئن إلى تأليفه نفسى .

وبعد هنية صمت أردفت : وهل تحسبون (لجلالتكم) أن رئاسة الوزارة فى مصر مركز محسود ؟ . . حسب رئيس الوزارة فى مصر متاعب زملائه ، ومطالب أعضاء البرلمان ،

ومطاعن الصحف ، والمشاكل التي تواجهه من كل جانب . فإذا لم تكن هناك خدمة للبلاد ترونها (جلالتكم) في إسناد الوزارة لشخص بذاته فما أغنى العاقل عن أن يواجه كل هذه المتاعب . بعد هذا الكلام اقترت أسارير الملك ثم قال : على كل حال يستطيع رئيس الوزارة إذا عز عليه مواجهة الموقف أن يستقيل . ولكن ، ماذا يستطيع الملك أن يفعل ؟ قلت مبتسماً : وهل كان لي شأن في أن تولد (جلالتكم) ملكاً .

وابتسم الملك ، وانتقلنا إلى حديث آخر . لكن مفاجأته إياي بهذا الحديث كانت نذيراً بكلام لم يقله بعد الذي سمعه مني ، فطالما سمعت من وزراء عبارات وجهها الملك إليهم لا يساوى البقاء في الوزارة سماعها .

وكان موقف الملك من وزارته بعد قرار الأمم المتحدة إنشاء دولة إسرائيل وتهديد اليهود لهذا الإنشاء أشد إيصاحاً لاستثارة بتوجيه سياسة البلاد من كل ما يمكن أن يرد بالخاطر . ذكرت أن النقراشي (باشا) كان يأبى أن يلجأ إلى القوة المسلحة للحيلولة دون تنفيذ هذا القرار . وكان يقول إنه لن يدفع الجيش المصرى إلى حيث تكون القوات البريطانية المراقبة على قناة السويس وراء ظهره . وظل ذلك موقفه إلى يوم ١١ مايو سنة ١٩٤٨ . وبين عشية وضحاها تغير هذا الرأي فجأة . ففى يوم ١٢ مايو طلب النقراشي منى عقد البرلمان فى جلسة سرية ليطلب دخول القوات المصرية المسلحة أرض فلسطين . وعلم الناس بعد قليل أن وزير الدفاع الفريق محمد حيدر (باشا) ، رجل الملك وياوره الخاص ، تلقى أمراً من الملك مباشرة فأمر فرق الجيش المصرى باجتياز الحدود إلى أرض فلسطين دون أن يعلم رئيس الوزراء ومن غير أن ينتظر قرار البرلمان أو قرار مجلس الوزراء . ذلك بأن حيدر كان جندياً وكان يفهم أن نص الدستور بأن الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة لا يتقيد بأن الملك يستعمل سلطته بواسطة وزرائه ، ومن ثم كان يفرض على نفسه ، وهو وزير الحربية ، أن ينفذ أوامر القائد الأعلى من غير انتظار لرأى رئيس الوزارة أو لرأى مجلس الوزراء .

كان اجتياز القوات المصرية الحدود إلى أرض فلسطين على هذا النحو عملاً مخالفاً للدستور ، أقل ما يجزى به أن يستقيل وزير الحربية ، وأن ترتد القوات المصرية إلى أرض مصر حتى ينظر البرلمان الأمر ويصدر قراره بشأنه . فإن لم يحدث ذلك فقد كان واجباً أن تستقيل الوزارة وأن تعلن إلى الشعب من فوق منبر البرلمان أنها قدمت استقالتها حتى لا تحمل وزر هذا الاعتداء على الدستور . لكن النقراشي (باشا) نظر إلى الأمر غير هذه النظرة ، فجاهل ما حدث ، وتقدم إلى البرلمان وكأن الأمور تسير فى مجراها الدستوري ، وعرض عليه

معلومات غير دقيقة أدت إلى موافقة كل من المجلسين على إعلان الحرب على إسرائيل . ولعله أراد بذلك تغطية الملك ، ولعل اعتبارات أخرى جاوزت في نظره احترام الدستور هي التي جعلته يغضى عن هذا الاحترام .

أقول اعتبارات أخرى وأقصد الوضع الداخلى فى البلاد . فقد كانت الأمور فيها تتطور فى اتجاه يدعو إلى كثير من القلق ومن الحذر ومن التفكير . وقد بلغ من هذا التطور أن أضرب رجال البوليس - حفظة الأمن فى البلاد - عن القيام بواجبهم ، واضطر حيدر (باشا) إلى إنزال قوات الجيش لحفظ الأمن فى القاهرة والإسكندرية ، ثم اضطر إلى تسوية مشكلة البوليس بأمر الملك على نحو يختلف مع اتجاه رئيس الوزراء .

والالتجاء إلى الحرب ، لصرف الأنظار عن المشاكل الداخلية ، سياسة لجأت إليها الدول الدكتاتورية مراراً فى التاريخ القديم والحديث .

أياً ما تكون الاعتبارات التى جاوزت احترام الدستور فى نظر النقراشى فإن ما سبق يشهد بأن الوزارة لم تكن فى مصر منفردة بمسئولية الحكم ، وأن القصر كان له السلطان الأعلى ، حتى لقد عبر صديق فى ذلك الموقف بأن فى مصر سلطتين ، إحداهما سياسية هي سلطة القصر ، والأخرى إدارية هي سلطة الوزراء ، وأن السلطة الإدارية تنفذ أوامر السلطة السياسية من غير مناقشة جدية ومن غير اعتراض .

والواقع أن سلطان القصر تجاوز رسم السياسة العامة إلى التدخل فى شئون الحكم جليلاً ودقيقاً ، وكان أشد تدخله فيما يتصل برغبات الملك ومطالبه . وكان سلاح إقالة الوزارة أو دفعها كارهة للاستقالة هو ما تخشاه بعض الوزارات وما ترتعد منه فرائص بعضها .

بل لقد حاول القصر التدخل فى شئون الهيئة التشريعية ، مع أنه لا سلطان له عليها إلا فى حدود ضيقة وأوقات محدودة . حدث التجديد النصفى لمجلس الشيوخ فى سنة ١٩٤٦ وانتهت مدة محمود شكرى (باشا) ولم يعين من جديد . وكان محمود شكرى (باشا) رئيساً للجنة المالية بالمجلس ، مشهوداً له بالكفاية والمثابرة والدقة . أما ولم يبق عضواً بالمجلس فقد وجب أن تنتخب اللجنة رئيساً لها مكانه . وتداولت مع أعضاء اللجنة فى الأمر واستقر رأينا على اختيار حسن صادق (باشا) وزير المالية الأسبق رئيساً للجنة . وفى اليوم الذى تحدد لانتخاب الرئيس دق جرس التليفون وحدثنى حسن (بك) يوسف رئيس الديوان بالنيابة وقال فى تلمظ زائد : أيسمح (معالى) الرئيس أن نقترح عليه رئيساً للجنة المالية مكان شكرى (باشا) ؟ وأجبت على الفور : لقد تم اختيار حسن (باشا) صادق . عند ذلك قال : حسن

(باشا) رجل عظيم. وانتهت المحادثة ولم يخاطبني أحد شخصياً من بعد في أمر مما يجري بمجلس الشيوخ. أما تدخل القصر لدى الوزراء فيما يتصل برغبات الملك ومطالبه فكان متصلاً ، لأن رغبات الملك ومطالبه كانت متصلة . أراد الملك أن ينزع أطيان الأوقاف الخيرية من وزارة الأوقاف لتتولى الخاصة الملكية إدارتها وتستولى على أجر نظرها . وكان على عبد الرازق (باشا) قد خلف أخاه مصطفى (باشا) وزيراً للأوقاف . فلما أبلغ هذه الرغبة الملكية اعترض عليها لما في إقرارها من معنى الاعتراف بأن وزارة الأوقاف سيئة الإدارة . ولا يملك وزير أن يوقع إقراراً ينطوي على مثل هذا المعنى . لكن اعترضه لم يقف دون تنفيذ إرادة الملك . وكان ذلك يسيراً ، فوزير الأوقاف وكيل في إدارة هذه الأوقاف بتوكيل يوقعه الملك عند تأليف كل وزارة ، فحسبه وهو الأصيل أن يعهد إلى غير الوزارة بإدارتها ليسقط التوكيل . وكذلك فعل . فقد أصدر أوامر ملكية بضم الأوقاف التي يريد ضمها إلى الخاصة الملكية واحداً بعد الآخر . ولم يستطع وزير الأوقاف إلا أن يبلغ رئيس الوزارة ما حدث ، ولم ير رئيس الوزارة أن يجعل من هذه المسألة سبب أزمة قد تنتهي إلى إقالته أو إلى استقالته .

لم يكن الأمر بهذا القدر من اليسر فيما سوى الأوقاف . وقد حدث غير مرة أن وقف بعض الوزراء فلم ينفذوا ما أبلغوا أن رغبة الملك أو أن أمره متجهان إلى تنفيذه . وكانت مثل هذه المواقف تحسب على الوزراء الذين يقفونها . وحسابها عليهم كان يميل بوزراء آخرين إلى المسارعة لإجابة ما يطلب إليهم ، بل إلى اقتراح ما يحسبونه يرضى الملك وإن لم يطلبه . وهذا الطراز الأخير من الوزراء كان يلتمس الزلفى لدى القصر بالتقرب إلى هذا أو ذاك من رجال إلحاشية يظنونهم مقرين من الملك قريين إلى قلبه . وكان الأستاذ كريم ثابت في مقدمة هؤلاء المقرين القريين ، ثم كان محمد حسن السليمانى خدام الملك الخاص (الشياشجى) من هؤلاء المقرين الذين يلتمس بعض الكبراء الزلفى إليهم .

وقد سرت عدوى هذه الزلفى من الوزراء إلى الموظفين كباراً وصغاراً ، فكان وكيل الوزارة أو سكرتيرها العام أو مدير المديرية ، بل كان بعض رجال القضاء ، يرون من أسباب ولائهم للقصر أن يتجاوزوا رؤساءهم وأن يتجاوزوا وزيرهم وأن يذهبوا إلى القصر يعرضون عليه ما يحسبونه ينال الرضا السامى وما يترتب عليه من رقى وطمأنينة إلى نعمة الحياة .

وكانت بعض الوزارات والإدارات تتبع القصر تبعية شبه رسمية . كان ذلك شأن وزارة الخارجية ، ووزارة الدفاع ، والمعاهد الدينية . وكانت هذه التبعية ترجع إلى عهد قديم ، وكان الحرص عليها سبباً في تعديل بعض مواد المشروع الذى وضعته لجنة الدستور

فى سنة ١٩٢٢ . لكن هذه التبعية للقصر كانت تتعلق بالسياسة العامة ولا تتناول التفاصيل . فلما اتجه فاروق إلى الاستئثار بالسلطان انحدرت التبعية لتتناول أصغر التفاصيل ، حتى لقد أخبرنى اللواء أحمد عطية (باشا) ، وكان وزيراً للدفاع فى وزارة النقراشى (باشا) ، أنه لم يكن يستطيع أن يقبل طالباً استثناء بالكلية الحربية إلا إذا عرض ذلك على القصر فأقره . وكان الكثير جداً من وظائف الدولة يحتاج التعيين فيه أو الترقية إليه إلى صدور مرسوم بهذا التعيين أو بهذه الترقية . ولم يكن بد من الاتفاق سلفاً مع القصر ليصدر المرسوم . فالحركات القضائية من تعيين وترقية ونقل ، وحركات المديرين ومن إليهم من رجال وزارة الداخلية ، ممن يحتاج الأمر فى شأنهم إلى صدور مرسوم ، هذا وما إليه من مثله لم يكن يعرض على مجلس الوزراء قبل أن يتفق الوزير المختص عليه مع القصر . فإذا عرض بعد ذلك على مجلس الوزراء ونوقش فيه وأبدت عليه اعتراضات كان الوزير المختص كثيراً ما يقول : « لكننا اتفقنا مع السراى » . فإذا لم يكن الاعتراض جوهرياً جداً تنازل عنه صاحبه حتى لا يعطل العود إلى السراى حركة كاملة .

وكان الوزير الذى لا يرضى الملك عن بقائه فى الوزارة مضطراً للاستقالة . علمت وأنا فى أمريكا فى أخريات سنة ١٩٤٧ أن اللواء أحمد عطية (باشا) وزير الدفاع ، والمهندس عبد المجيد بدر (باشا) وزير المالية استقالا . فلما عدت إلى مصر علمت أن سبب استقالتهم أنهما كانا مع وزيرين آخرين فى ملهى (حلمية بالاس) وكان الملك يرتاد هذا الملهى . فلما رآهما فيه مع زميليهما ، ورأى الزميلين يتركان المكان بعد قليل من دخوله ، ثم رآهما يبقيان زمناً بعد ذلك ، طلب إلى النقراشى (باشا) إخراجهما من الوزارة . وربما كانت لديه أسباب تتعلق برغبته الخاصة لم ينفذها ، فرأى وجودهما فى هذا الملهى حجة لخروجهما من الوزارة لا يستطيعان دفعها أمام الرأى العام .

هل كان للرأى العام من رد الفعل ضد هذه السياسة وطريقة تنفيذها ما يلفت النظر ؟ لقد كانت جمهرة المطلعين على هذه التصرفات أكثر عناية بما يتعلق بشخص الملك ، فكانوا أكثر اهتماماً بعلاقاته بالملكة ، وبسهراته فى (حلمية بالاس) وفى (أوبرج الأهرام) وفى (سكارايه) ، وفى نادى السيارات منهم بترعته إلى الحكم المطلق . وكانت التصرفات الحكومية التى تتعلق بمصالحه المادية أشد إثارة لعنايتهم من اتجاهاته السياسية ، فكان استيلاء الأوقاف الملكية على عشرات الآلاف من الأفدنة التى تديرها وزارة الأوقاف ، وكان ما يماثل ذلك من تصرفات تهدف إلى زيادة الثروة الملكية ، أجل خطراً فى نظرهم من اجتماع

إنشاص ، ومن اتجاه الملك الشخصى لزعامه الدول العربية . وكان بعضهم يلتبس للملك العذر عن سهراته ومغامراته ومقامرته بشبابه الباكر ، وبما للشباب من سلطان على الناس جميعاً وهم فى مثل سنه .

وقد كان للملك عند الرأى العام رصيد ضخيم من المحبة والإعزاز منذ اعتلى العرش ، فلم يكن يسيراً أن يتبدد هذا الرصيد فى زمن وجيز ، وبخاصة لأن الحرب العالمية الثانية وتحكم القوات البريطانية وسياسة الحلفاء فى حكم مصر الداخلى بسلطة الأحكام العرفية حالت دون استئثار الملك بالسلطان ، ولأن شعوره كان متفقاً مع شعور الجمهور إلى أن انتهت الحرب . فلما بدأت ميوله تتكشف ، لم يكن طبيعياً أن ينقلب الناس دفعة واحدة من محبته وإعزازه إلى لومه والتثريب عليه . لكن فئات منهم بدأت تهمس ويرتفع همسها ، وبدأت تظهر الأسف على ما يديه من عدم المبالاة فى مسلكه الشخصى ، وتلوم حاشيته ووزرائه لأن أحداً منهم لا يبصره بما لهذا المسلك من أثر فى نفس شعب مسلم ، سريع إلى النقد وإن كان بطيئاً إلى الثورة .

وكان طبيعياً أن يعمل الوفديون على إذاعة هذا النقد فى طول البلاد وعرضها ما استطاعوا . فقد أقصوا عن الحكم بإقالة وزارتهم بعد خمسة أشهر من تولي الملك سلطته الدستورية فلم يعودوا إليه إلا بسلطان الإنذار البريطانى فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، ثم لم يلبثوا فيه إلا ريثما انتهت الحرب فى أوروبا ، فأقصوا عنه مرة أخرى فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ . لذلك كان خصومهم يحاولون الدفاع عن الملك جهد طاقتهم ، وكان المستقلون والمحايدون ينظرون إلى هؤلاء وأولئك ثم لا يكادون يبدون رأياً وإن انطوت نفوسهم على الأسف الصامت لما يقع من تصرفات لا تعجبهم .

وكان الكثير من ذلك كله يبلغ الملك فلا يعنى به ولا يعيره التفاتاً . إنه مطمئن إلى أنه القائد الأعلى للقوات المسلحة طمأنينته إلى حماية الدستور إياه بالنص على أن ذات الملك مصونة لا تمس ، وبما انطوى عليه قانون العقوبات من أحكام قاسية على العيب فى (الذات الملكية) . ولعله كان يتشم حين يستمع إلى ما ينقل إليه عن بعض الساسة من أنهم قادرون على إثارة الشعب به لولا مخافتهم أن تترتب على هذه الإثارة مضرة وطنية كبرى تنتهى إلى تدخل السلطات البريطانية ، وقد تنتهى إلى عود قواتها لاحتلال القاهرة والإسكندرية . لهذا كله كان مطمئناً ، وإن لم تكن طمأنينته تخلو من حذر أن تظل فى نفس الإنجليز حفيظة عليه لمشايعته الألمان فى أثناء الحرب ، ولأنه كان لا يخفى هذا التشيع فى وقت كانت

الإمبراطورية كلها مشتبكة في أثنائه في نضال حياة أو موت .

أقر البرلمان بالإجماع محاربة اليهود في فلسطين لاعتبارات انفصلها عند الحديث عن « مشكلة فلسطين » . وفي الغد من ذلك اليوم تقدمت الوزارة إلى البرلمان تطلب إعلان الأحكام العرفية وفرض الرقابة على الصحف .

وفي مساء الخامس عشر من مايو أعلن اليهود إنشاء دولة إسرائيل غير عابئين بدخول القوات المسلحة لدول الجامعة العربية كلها أرض فلسطين . ولم تبطئ الولايات المتحدة الأمريكية أن اعترفت بالدولة الجديدة فور إعلان اليهود قيامها وتأييفهم حكومتها .

كانت القوات المسلحة المصرية وقوات الدول العربية الأخرى تسير في أرض فلسطين تريد إلقاء اليهود الذين أنشأوا هذه الدولة في البحر والقضاء بذلك على قرار الأمم المتحدة في يوم تنفيذه . وهللت الشعوب العربية لهذه الخطوة وأخذت البلاغات الرسمية المصرية من يومئذ تروى تقدم الجيش المصرى في بلاد بيت المقدس فيقرأها الناس في الصحف ويسمعونها في الإذاعة فلا يخامرهم ريب إزاء لهجتها الحاسمة في أن القضاء لا محالة نافذ في (إسرائيل المزعومة) ، وفي أن تل أبيب ، عاصمة (إسرائيل المزعومة) ستسقط في يد الجيش المصرى بعد أيام . ومر أسبوع وأسبوعان واقتربت الجيوش المصرية من تل أبيب ، ثم إذا بها تقف فجأة وتطيل خطوطها في اتجاه القدس لاعتبارات ليس هنا محل تفصيلها .

وبعد زمن تدخلت الأمم المتحدة في هذا النزاع المسلح وطلبت إلى المتحاربين أن يعقدوا هدنة مؤقتة لمدة ثلاثة أسابيع يحاول الكونت برنادوت السويدي ، مندوب الأمم المتحدة ، أن يجد في أثنائها حلاً للمشكلة . وعلى أسف من الشعوب العربية قبلت الحكومات العربية الهدنة في اجتماع عقد بعمان . وبعد ثلاثة الأسابيع استؤنفت الحرب لتعقد هدنة أخرى تلاها استئناف الحرب مرة ثالثة . وفي هذه المرة الثالثة شعرت القوات العربية بأن اليهود صاروا أكثر استعداداً مما كانوا أول الحرب ، وشعرت مصر بأن هذه الحرب موشكة أن تطول وأن القضاء على إسرائيل أصبح عسيراً . فلما عرضت الأمم المتحدة عقد هدنة دائمة بين العرب واليهود تفاوضت مصر وعقدت هذه الهدنة الدائمة ووقعها مع مندوب دولة إسرائيل . وكذلك فعلت الدول العربية الأخرى .

سيرى القارئ في الجزء الثالث من هذه المذكرات تفصيلاً وافياً لمشكلة فلسطين منذ بدايتها إلى أن عقدت الهدنة الدائمة : وإنما أوجزت بحثها فيما أسلفت لبيان ما كان لها من أثر في تطور الأحوال في مصر تطوراً انتهى بها إلى الانتقال من عهد إلى عهد .

فمنذ الأشهر الأولى لنشوب الحرب بدأ المصريون يتساءلون : كيف أقدمت حكومتهم عليها من غير أن تكون مستعدة لها ، وبدءوا يتهايمسون بما يجري في عواصم أوروبا حيث ذهب ضباط مصريون ، ومدنيون مصريون ، يحاولون أن يعقدوا صفقات مع مصانع الأسلحة والمعدات الحربية لحساب الجيش ثم كان كثيرون منهم مثال الطيش والخفة ، وكان أكثر تفكيراً في منفعة الخاصة منه في سلامة دولته أو وطنه . وبدأ الساسة في مصر يتحدثون عن موقف الملك من هذه الحرب وما كان بينه وبين ملك شرق الأردن ، الملك عبد الله ابن الحسين الهاشمي ، من تنافس أيهما يسبق إلى صلاة الجمعة في المسجد الأقصى بيت المقدس . وكان من أثر هذه الحرب كذلك أن بدأت طائفة من ضباط الجيش الشبان الذين اشتركوا في القتال يفكرون في أوضاع الحكم في مصر وبلغ احترام الحكام لأحكام الدستور . ثم كان من أثر هذه الحرب أيضاً أن قويت شوكة جماعة الإخوان المسلمين قوة يخشى بأسها . ذلك بأنهم اعتبروا هذه الحرب بين العرب واليهود حرباً دينية فتطوع عدد غير قليل منهم اشتركوا فيها وخاضوا غمارها ، وكان من متطوعهم عدد من الشبان المتعلمين رأوا ما كان من عبث في ميادين القتال . وكيف كانت الأسلحة فاسدة والمدد غير منتظم ، وكيف أدى ذلك إلى إخفاق المجهود المصري وإلى عقد الهدنة المؤقتة ثم إلى عقد الهدنة الدائمة ، فعادوا إلى وطنهم ساخطين على طريقة حكمه ، مؤمنين بأن اطراد الأمور على هذه الوتيرة يجر على الوطن أبلغ الضرر .

أما الملك ، ومن ورائه الحكومة ، فرأوا مواجهة هذا الشعور بإقامة الحفلات والاستعراضات إشادة ببطولة الجيش المصري ، وببسالة القوة المصرية التي بقيت محصورة في (الفالوجا) أربعة أشهر لم تسلم في أثنائها سلاحها . بذلك استطاعوا أن يدعوا الشعب المصري في حيرة يتساءل : هل انهزم الجيش المصري أمام اليهود ؟ أم أن جيشهم الباسل لم ينهزم ، ولكنها الأمم المتحدة هي التي أكرهت السياسة المصرية على قبول الهدنة الدائمة كما قبلت من قبل الهدنة المؤقتة ؟ !

وفيما كانت الحرب وكانت محادثات الهدنة جارية وقع حادث فتح الناس عليه عيونهم واسعة برغم المقدمات التي كانت تنذر به . لقد أشرنا من قبل إلى اختلاف الملك فاروق والملكة فريدة ، وإلى استهتار الملك في حياته الخاصة وعلاقاته الزوجية . وقد اطرد هذا الخلاف وتحدثت الدوائر الخاصة عن علاقات الملك بإحدى الأميرات ، ثم عن صلاته الغرامية حديثاً استفاض حتى انتقل من هذه الدوائر الخاصة إلى الجمهور . وقيل يومئذ إن

علاقات الملك والمملكة بلغت من التوتر حداً انقطع معه كل رجاء في إصلاح ذات بينهما . وفي هذه الأثناء جاءت إلى مصر من طهران الإمبراطورة فوزية شقيقة الملك وزوج شاه إيران وطالت إقامتها بمصر برغم تركها ابنتها الطفلة بالعاصمة الفارسية .

أدى ذلك إلى تساؤل الناس : ما بال هذا الملك الصالح الذى كان يؤدى فريضة الجمعة كل أسبوع فى أحد المساجد تحيط به جماهير غفيرة ، ثم كان يدعو كبار القارئین فى رمضان لسمعهم الناس ليلالى شهر الصوم - ما باله يتقلب فى مسراته الدنيا على هذا النحو الذى لا يتفق مع ما فرضه الإسلام من صلاح وتقوى ؟ ! وما باله يسىء إلى الملكة فريدة هذه الإساءات التى يتعفف عنها الناس ؟ ! بل ما باله لا يستتر وله القصور والدور والأركان وفى مقدوره من أسباب المتاع المستور ما لا يستطيعه غيره ؟ !

وإن الناس ليتناولون هذه الشئون الخاصة بالحديث إذا أعلن القصر أن الملك طلق الملكة فريدة وأعاد لها اسمها الأول (صافيناز) ، وأن شاه إيران طلق الإمبراطورة فوزية فعادت أميرة مصرية كما كانت . هنالك بهت كثيرون وجعل بعضهم يسأل بغضاً : أكان لرئيس الوزارة علم بما حدث قبل إعلانه ؟ أم أن الملك جرى فى هذا الشأن على إرادته فلم يكن لحكومته بما حدث علم ولم يكن لها فيه رأى ؟

فتح الناس عيونهم واسعة لما حدث ، وذكر بعضهم أن ملك إنجلترا تنازل عن العرش بضغط حكومته وضغط الرأى العام ، حين تشبث بزواجه من مسز سمسون بغير رضا الحكومة . كيف يقع طلاق الملك للملكة فى مصر ولا تحرك الحكومة ساكناً ، وكأنما الملك مطلق الرأى فى تصرفاته ، لا يحاسبه أحد ولا يصدده أحد ؟ !

وكان لهذا الاضطراب الفكرى إزاء الأحداث المختلفة آثاره . وكانت حرب فلسطين أشد الأحداث إثارة لهذا الاضطراب . كنت ببباريس فى الأيام الأخيرة من شهر ديسمبر سنة ١٩٤٨ أحضر اجتماعات اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلمانى الدولى . وفيما نحن مجتمعون صباح يوم ٢٩ ديسمبر بعث إلى مدير شركة (فرانس پرس) للأنباء مذكرة موجزة ينبئنى فيها بأن النقراشى (باشا) قتل فى القاهرة ، أطلق عليه شاب يرتدى اللباس العسكرى وصاصات أردته جثة هامدة ساعة وصوله إلى وزارة الداخلية . وذهبت لفورى إلى السفارة المصرية ببباريس أستوثق من النبأ . فلما تيقنته أشار علىّ أحدهم أن أسرع بالعودة إلى القاهرة فأبيت . فليس فى مصر ما فى غيرها من تقليد دستورى يقتضى أن يستشار رئيس الشيوخ أو يستشار رؤساء الأحزاب فى مثل هذا الموقف . واتصل بى دسوق أباطة (باشا)

تليفونياً بعد الظهر من مصر وأنبأني بأن رئاسة الوزارة أسندت إلى إبراهيم (باشا) عبد الهادي ، وأنه يؤثر بقائي بباريس إلى الموعد الذي انتهى فيه من عملي بها ، فقلت له إنني سأبقى بالعاصمة الفرنسية الأسبوع الذي حددته لبقائي بها حين سافرت من القاهرة إليها .

ما هو الدافع لقتل النقراشي (باشا) ؟ يرجح كثيرون أن الشاب الذي قتله ، وهو من الإخوان المسلمين ، قد تأثر بما بين النقراشي (باشا) وجماعة الإخوان المسلمين من خصومة . فقد كان النقراشي (باشا) مقتنعاً بأن حوادث القنابل والمتفجرات يرتكبها شبان من المنتمين للإخوان . وقد بلغ اقتناعه ذلك حد اليقين فاستصدر قراراً بحل الجماعة ومصادرة أموالها ، فكان ذلك إعلاناً للحرب بينه وبينها . وهذا هو السبب في ترجيح بعضهم هذا الدافع لقتله .

عدت إلى مصر من باريس بعد عشرة أيام ، ثم قابلت الملك فذكر لي أنه أسند الوزارة إلى إبراهيم عبد الهادي (باشا) ليتابع سياسة النقراشي (باشا) .

وكان الطابع الظاهر لسياسة النقراشي (باشا) الحد من نشاط الإخوان المسلمين ، ومحاربة الشيوعية . وكانت محاربة الشيوعية أهم ما يعنى به الملك حرصاً على أمواله الطائلة وعلى عرشه ، كما كانت بعض ما تعنى به إنجلترا حتى لا تقوى الجبهة الشيوعية بامتدادها إلى الشرق الأوسط .

وإنني لقي منزلي ذات صباح إذ نقل إلى التليفون نبأ خطيراً . ذلك أن الشيخ حسن البنا ، المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين ، قتل أمام جمعية الشبان المسلمين بعد زيارة دعى إليها وتحدث في أثنائها إلى بعض رجالها . فلما نزل منها واستقر في عربة التاكسي داهمه من أطلق عليه النار ، ثم اختفى في ظلمة الطرق المحيطة بمكان الحادث مستترًا بسواد الليل . وسرعان ما انتشر هذا النبأ وتحدث الناس فيه وحاولوا الوقوف على سره . وزاد حديثهم الغداة وزادت طلعتهم حين علموا أن الحكومة أمرت بنقل جثة الشيخ حسن من مستشفى قصر العيني إلى منزل والده في سر من الناس ، ثم أمرت بالأشيعه إلى مقره الأخير إلا عدد محدود من أهله الأقربين ، وألا يقام له مأتم يقصد إليه المعززون فيه . وكانت المحافظة على الأمن سند الحكومة في تصرفها . أما الإخوان فحسبوا في قتل مرشدهم العام ثأراً من الحكومة لمقتل النقراشي (باشا) . ولم يسفر التحقيق الذي أجرته النيابة عقب الحادث عن نتيجة . ولا تزال هذه الجريمة غامضة المقدمات حتى اليوم في حدود ما أعلم .

كان الفصل التشريعي لمجلس النواب ينتهي في الأيام الأولى من شهر يناير سنة ١٩٥٠ . وكان إبراهيم (باشا) عبد الهادي قد انتخب رئيساً للهيئة السعدية إثر تأليفه الوزارة خلفاً

للنقراشي (باشا) . وكان الأستاذ حامد جودة ، رئيس مجلس النواب ، قد انتخب نائباً له في رئاسة الهيئة السعدية . وكان الأستاذ حامد جودة مشغول البال باقتراب موعد الانتخاب ، طويل التفكير في الوسيلة التي يكسب بها معركتها . وقد ترك له رئيس الوزارة هذا الميدان ليتفرغ لما سواه من شئون الدولة .

وقد علمت أن تقسيماً جديداً للدوائر الانتخابية وضع في وزارة الداخلية تمهيداً لعرضه على البرلمان لاستصدار قانون به . وكانت الحجة التقليدية لوزارة الداخلية في تعديل الدوائر أن التعداد الذي جرى في سنة ١٩٤٧ أثبت أن عدد السكان زاد زيادة كبرى لا مفر معها من إجراء هذا التعديل .

بدأ أعضاء مجلس النواب من رجال حزبنا ، وبدأ غيرهم ممن يريدون أن يرشحوا أنفسهم تحت لوائه يسألوننا عن هذا التعديل ، يريدون معرفته لإبداء ملاحظاتهم عليه لعلنا نجد الوسيلة للتوفيق بينه وبين هذه الملاحظات . وطلبت إلى إبراهيم (باشا) عبد الهادي أن يطلعني على هذا التعديل ، فأخبرني أنه لم يطلع عليه بعد ، وأنه سيدعوني لطلع عليه معاً متى سمحت مشاغله بذلك . وبعد أسابيع علمت أن مشروع هذا التعديل موجود عند الأستاذ حامد جودة بمجلس النواب ، وأن النواب السعديين يطلعون عليه عنده ويبدون ملاحظاتهم بشأنه ، وأن من يؤثرهم حامد (بك) من النواب الدستوريين تدون ملاحظاتهم كذلك بشأن دوائهم . فلما خاطبت رئيس الوزارة فيما بلغنيه النواب من ذلك لم ينكره ، ولكنه استمهلني حتى يدرسه معتذراً بكثرة مشاغله .

فلما عرف دسوقي أباطة (باشا) ما حدث بيني وبين رئيس الوزارة ثار ثأره كما ثار ثأر كثيرين من النواب ، ولذلك شبت بين الحزبين خصومة خالطتها المرارة . فقد تخيل الأحرار الدستوريون أن السعديين يريدون أن ينظموا المعركة الانتخابية من أول مراحلها ليفوزوا بالأغلبية المطلقة فيها وليستأثروا بالأمر دون غيرهم يوم تتم لهم تلك الأغلبية . وزاد في هذا الشعور ما قيل من أن السعديين يعملون على أن يرشحوا في كل دائرة رجلاً من أنصارهم فلا يدعون للأحرار الدستوريين إلا الدوائر التي لا سبيل إلى منافستهم فيها . عند ذلك تحدث بعض نوابنا بأننا لا نستطيع أن نطمئن إلى الانتخابات إلا أن يتولى وزارة الداخلية رجل مستقل . وقدرت أنا أن اتخذ قرار حزبي بهذا المعنى ، بل إن الحديث باسم الحزب فيه ، سابق على الأقل لأوانه ، وأن الواجب يقتضي تنبيه زعماء السعديين إلى ما هو حادث حتى يتدبروا ما قد يترتب عليه من النتائج في أمر الوزارة وبقائها في مناصبها .

وقابلت عبد الهادى (باشا) بالإسكندرية ، مصطحباً إبراهيم دسوقى أباطة (باشا) وأحمد عبد الغفار (باشا) . وبعد حديث كنت فيه حازماً كل الحزم سلم رئيس الهيئة السعدية بأن الحزبين يجب أن يتقاسما الدوائر بالسوية . على أن دسوقى (باشا) لم يطمئن للمستقبل وبينما يجرى ذلك كله ، صادفنى الأستاذ كريم ثابت عند باب كازينو سان ستفانو وأخبرنى أنه يريد أن يتحدث إلى . قال : أصحیح أن الأحرار الدستوريين يريدون وزيراً مستقلاً للداخلية ليطمئنوا إلى نزاهة الانتخابات ؟ قلت : لم يتخذ الحزب قرأراً فى الأمر . وإن أفضى إلى بعض النواب بمثل هذا رأى . قال : سأبلغ الملك هذا الحديث . قلت . أنت وما بدا لك . وكان هذا أول حديث وآخر حديث جرى بينى وبين كريم ثابت فى مسألة عامة .

حدث ذلك فى النصف الثانى من شهر يوليو . وبعد أيام من حدوثه عاد حسين سرى (باشا) من أوروبا ، وكان قد سافر إليها يصطاف ، وأعلن قبل سفره أنه لن يعود قبل شهر نوفمبر . فلما قرأت نبأ عودته دار بخاطرى أن فى الجو السياسى إرهاباً يوجب التوجس . وكنت إذ ذاك أصطاف فى بور فؤاد ، تجاه بورسعيد . وإبنى لى منزلى بكرة الصباح من يوم ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩ إذ دق التليفون وخاطبنى حسن (بك) يوسف رئيس الديوان بالنيابة قائلاً : لقد استقالت الوزارة ونريد أن تحضر إلى الإسكندرية اليوم للتشاور مع سرى (باشا) فى تأليف الوزارة الجديدة .

وجاءت طائرة خاصة أقلتنى وأقلت معى الأستاذ حامد جودة ، وكان قد جاء إلى بورسعيد يصطاف . وسألته ، فقال إنه لم يكن يعلم شيئاً عن استقالة الوزارة حتى أخبره محافظ القنال أن إبراهيم عبد الهادى (باشا) أبلغه النبأ وطلب إليه أن يرجو الأستاذ حامد كى يسافر معى إلى الإسكندرية .

وقابلنى دسوقى أباطة (باشا) فى مطار الإسكندرية ، فلما سألته عن استقالة الوزارة ذكر لى أن أحداً لم يكن يعلم عنها شيئاً إلى هذا الصباح ، وأن رئيس الوزراء دعا الوزراء إلى اجتماع فى الساعة التاسعة صباحاً وأبلغهم أن الملك بعث إليه حيدر (باشا) وزير الحربية فى الساعة السابعة صباحاً يبلغه أن الملك يرى أن تستقيل الوزارة . ورأى الملك أمر ، ولذلك جمعهم يتلو عليهم كتاب الاستقالة .

وقد علمت من بعد أن الملك دعا إليه وزير الحربية فى الساعة الثالثة بعد منتصف الليل ، وأمره أن يذهب من فوره إلى منزل رئيس الوزراء يطلب إليه أن يستقيل . والتمس وزير الحربية تأجيل الأمر إلى الصباح ، فأصر الملك على التنفيذ فوراً بحجة أن (الدنيا

رمضان) ، وأن سهرة رمضان ممتدة إلى الصباح ؛ وكرر وزير الحربية التماسه ، وتسامح الملك وأجازه أن ينتظر بالتبليغ إلى الساعة السابعة صباحاً .

وبعد أسابيع سألت رئيس الديوان الملكي بالنيابة عن السبب في استعجال استقالة الوزارة في الثلاثة الأيام الأخيرة من رمضان ، ولماذا لم تترك إلى ما بعد أيام العيد ، ثم لماذا لم يعط عبد الهادى (باشا) فرصة يمهد في أثنائها لاستقالة كريمة ، وبخاصة أنه حرص على أن تكون العلاقة بينه وبين القصر طيبة ؟ ! فكان كل جوابه أن عبد الهادى (باشا) كان يعلم منذ كلف بتشكيل الوزارة أن سياسة الملك قيام وزارة قومية ، وأنه طوبى غير مرة بتنفيذ هذه السياسة ، وأنه لم يفعل وكان حرياً بأن يرى (النور الأحمر - إشارة الخطر) في طريق وزارته . أما ولم يره ، ولم يرد أن يراه ، فلم يكن بد من أن يحدث ما حدث .

لماذا نفذ عبد الهادى (باشا) تبليغ وزير الحربية من غير أن يطلب مقابلة الملك ليقف على الدافع لهذا التبليغ ؟ ولماذا استقال ومجلسا البرلمان يؤيدانه ؟

أما السبب في أنه لم يطلب مقابلة الملك فلأنه كان يعلم أن هذا الطلب لن يجاب . لقد كان رئيساً للديوان قرابة سنتين ، وقد عرف في هذه الأثناء أن الملك لا يقابل رئيس الوزارة ولا أحداً من الوزراء ، ولا يقابل رئيس الديوان نفسه إلا في المناسبات التي توجب (الرسميات) فيها هذه المقابلة ، أو حين يريد الملك أن يقابل شخصاً بعينه . أما فيما عدا ذلك فالحاشية تبلغ أوامر الملك للمختصين .

وأما أنه استقال ومجلسا البرلمان يؤيدانه ، فلأنه كان يعلم أنه إن لم يفعل كانت الإقالة أسرع إليه من أن يتقدم إلى البرلمان يعرض عليه أمر الملك إياه أن يستقيل ، كما كان يعلم أنه إن فعل لم يسعفه البرلمان بنافع ، لأن حق الملك في إقالة الوزارة قد أقره المصريون ، سواء منهم من صدرت إليه هذه الإقالة فنفذها ، ومن خلفه في الحكم على أساسها ، والمؤيدون لهذا وذلك من الوزراء والمستوزرين ورجال البرلمان وأنصار الأحزاب في طول البلاد وعرضها . صحيح أن هؤلاء جميعاً يعتذرون بأنهم إن لم يقبلوا الإقالة في سلم ، أكرهتهم القوات المسلحة من البوليس والجيش على قبوها ، وأن مقاومة الشعب لهذه القوات هي الثورة . والثورة في بلد محتل ، أو واقع في دائرة النفوذ الأجنبي ، تجر عليه أبلغ الضرر . لكن هذا لا يعدو أن يكون اعتذاراً . والمعاذير يشوبها الكذب ، كتعبير المثل العربى القديم . فالشعب المصرى لن يثور لينصر ظالماً على ظالم ، ولا ليكون حكماً بين متنافسين كل منهما يريد الحكم لحسابه الخاص أكثر مما يريده لحساب الشعب . ولو أن هذا الشعب آمن

يوماً بأن حكومة ما تنكر ذاتها لمصلحته هو ، فتكفل لأبنائه جميعاً حريتهم ، لا فرق بين مؤيد ومعارض ، وترعى العدل المجرد عن الهوى بينهم جميعاً ، لا تؤثر طائفة على طائفة ، ولا تقدم نصيراً لنصرتة إياها وإن كان لا يستحق التقديم ، ولا تتخذ عاملاً متفرغاً لعمله جزل الكفاية فيه لأنه لا ينصرها ، ولا تكتفى بالوعود البراقة تنثرها على الشعب ثم لا تنفذ منها شيئاً إذن لثار لها في وجه خصومها ، ولما استطاع ملك ولا استطاعت قوات مسلحة أن تقف في سبيل ثورته . لم يطمئن شعب مصر إلى يومئذ - مع الشيء الكثير من الأسف - إلى قيام مثل هذه الحكومة . لم يطمئن إلى قيام الحكومة العادلة التزيهة الممتازة في كفايتها المنكرة لذاتها والمتجردة لخير الشعب دون خيرها ، ولجحد الشعب قبل مجدها . ولا يزال لدينا من ميراث الماضي حين تسلط الأجانب على حكم البلاد آثار يعمقها الشعب وإن ملق الحاكمين المتأثرين بها ، وإن قال في هؤلاء الحاكمين : إنا لنبش في وجوه قوم وقلوبنا تلعنهم . وإن أجمع على تقديمهم ثم سكت عنهم مخافة صولة الحكم ، وهو يتمثل بقول الشاعر :

على الذم بتنا مجمعين وحالنا من الخوف حال المجمعين على الحمد
ولن تستقيم الأحوال في مصر وهذه النفسية متشبثة بقلوب ساستها وحكامها . فالله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم .

بلغت الإسكندرية ونزلت بفندق سان ستفانو واتصلت تليفونياً بسرى (باشا) فأبلغني أنه سيحضر ليتشاور معي في الساعة السادسة مساء . فلما جاء أخبرني أن الملك عهد إليه بتأليف وزارة قومية من جميع الأحزاب تجري الانتخابات ، تمهيداً لوزارة قومية بعد الانتخابات . وكنت قد زرت إبراهيم عبد الهادي (باشا) في الساعة الخامسة وعرفت منه أنه لا يرى بأساً بأن تشترك الهيئة السعدية مع سرى (باشا) إذا اشترك الأحرار الدستوريون معه . وأبدى الأحرار الدستوريون الذين قابلتهم في هذه الفترة القصيرة ميلاً لأن يشترك الحزب في الوزارة حتى يكون له نصيب من الإشراف على الانتخابات .

لكنني قدرت أن الوزارة التي تجري الانتخابات لا يمكن أن تكون وزارة قومية إلا إذا اتفقت الأحزاب المشتركة فيها على ألا تتنافس في المعركة الانتخابية . فليس يسبق العقل ولا المنطق أن تخرج الأحزاب إلى هذه المعركة يطعن بعضها بعضاً ويخرج بعضهم بعضاً ثم يجلس ممثلو هذه الأحزاب معاً في اجتماع مجلس الوزراء يعالجون شؤون الدولة بروح من التفاهم والمودة تمكنهم من الوصول إلى رأى سديد فيما يعرضون له .

فلما أخبرني سرى (باشا) بعهد الملك إليه ذكرت له أنني أود من كل قلبي معاونته ،

ثم أفضيت له صراحة بأنني أرى فكرة الوزارة القومية غير منتجة إذا دخلت الأحزاب معركة الانتخابات متنافسة ، كما أرى أن حدة النضال الحزبي في مصر تجعل محالاً على أية وزارة حزبية أن تحقق لمصر خيراً ، وأن خير الوطن إنما يتحقق إذا تعاونت الأحزاب عليه في وزارة قومية إلى زمن غير قليل يحل في أثناءه النزاع المصري الإنجليزي ، كما تحل في أثناءه مشاكلنا الدستورية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية فيما لا يقع عليه من الأحزاب خلاف حقيقي .

وأحاجي سرى (باشا) بأنه متفق معي في ذلك كله تمام الاتفاق ، وأنه يغتبط كل الاغتياب إذا أمكن . أن تتفق الأحزاب على ألا تتنافس في الانتخابات ، وطلب إلى أن أتحدث إلى فؤاد (باشا) سراج الدين سكرتير الوفد لعلني أستطيع إقناعه برأيي ، وأخبرني أنه سيدعو فؤاد (باشا) لمقابلتي صباح الغد بمقر الوزارة ببولكلي ، وأكد لي أنه إذا لم يتمكن من تأليف وزارة قومية فإنه لن يؤلف وزارة محايدة ، بل سيأخذ الباخرة أو الطائرة ويعود إلى أوروبا يتم بها اصطيفاه .

ولم يكن الحديث في فكرة الوزارة المؤلفة من كل الأحزاب لمواجهة الأحوال في مصر حديثاً جديداً بيني وبين فؤاد (باشا) سراج الدين . فقد كان فؤاد (باشا) كثير التردد على مكنتي في رئاسة الشيوخ باعتباره المتحدث باسم المعارضة في المجلس ، وكنا كثيراً ما نتناول هذا الموضوع بالبحث ، وكنا متفقين تمام الاتفاق على أن أي حزب ينفرد بالحكم لا يستطيع مواجهة الموقف في مصر ، فلا يستطيع حل المشكلة السياسية مع إنجلترا ، ولا يستطيع إقناع الملك بأنه يملك ولا يحكم ، ولا يستطيع توطيد الأحوال الاقتصادية أو المبادئ الدستورية أو أن ينقذ البلاد من المشاكل الجسيمة التي تواجهها .

والتقيت أنا وفؤاد (باشا) سراج الدين صباح الغد ببولكلي ، وحضر سرى (باشا) الدقائق الأولى من اجتماعنا ثم انصرف لأول ما بدأنا مناقشة الموضوع . وأعدت إلى ذاكرة فؤاد (باشا) ما جرى بيننا من أحاديث ، وما كان بيننا من اتفاق على أن المصلحة الوطنية العليا تقتضي تعاون الأحزاب وتكاتفها لمواجهة المشاكل القومية الكبرى ، وأن ذلك لا يتأتى إذا دخلت هذه الأحزاب المعركة الانتخابية متنافسة ، فكان جوابه : لو أن الأمر لي وحدي لاتفقت معك . لكن الوفد يأبى كل الإباء أن يتفاهم في هذا الموضوع ، وأنه مصمم على أن يرشح في كل الدوائر ، وأن يحارب للفوز بالأغلبية المطلقة . قلت : أو تظن أن الوفد يستطيع إذا فاز بهذه الأغلبية أن يضطلع بمسئولية الحكم وحده وأن يواجه كل المشكلات

منفرداً ؟ وكان جوابه : ذلك تصميم الوفد . وهو مقتنع بمقدرته على أن يحمل العبء منفرداً .
وعبثاً حاولت بعد ذلك أن أجد حلاً يتلافى تنافس الأحزاب في المعركة . فقد أصر على رأيه ،
معتزلاً بأنه رأى الوفد ، وأنه لا يستطيع الخروج عليه .

ذكرت لسرى (باشا) ما دار بينى وبين فؤاد (باشا) ، وأنتى لا أرى فائدة من تأليف
وزارة قومية . وعدت إلى سان ستفانو وطالعت الأحرار الدستوريين ثم طالعت إبراهيم
(باشا) عبد الهادى برأى الوفد فإذا هم في حيرة من الأمر ، يرون أن وزارة قومية يحارب
بعض أحزابها بعضاً في الانتخابات غير معقولة ، ثم يرون تأليف وزارة محايدة انتصاراً
للوفاة يجعل مركزهم في الانتخابات أكثر دقة .

وأبلغتهم أن بينى وبين سرى (باشا) موعداً أخيراً بعد الظهر أبلغه فيه القرار النهائي
فلم يخرجهم ذلك من حيرتهم وإن بدا على أكثرهم أنهم يودون اشتراك الحزب في الوزارة الجديدة .
وعدت بعد الظهر إلى بولكلى فألفيت سرى (باشا) وعنده حيدر (باشا) ياور الملك
وحسن (بك) يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة . فلما أعدت على مسمع سرى (باشا)
ألا خير في وزارة مؤتلفة تتنافس الأحزاب التي تؤلفها في الانتخابات أكد لى أن سياسته
ألا يكون لحزب أغلبية مطلقة في البرلمان . فلما أبديت له أن الحوادث كثيراً ما كانت
أقوى من الرجال فلم يستطيعوا تحقيق سياستهم ، تدخل حسن (بك) يوسف في الحديث
وقال : أنا أصرح لك باسم الملك أنه لن يكون لحزب أغلبية في البرلمان .

وأدهشنى هذا التصريح ، فقال حيدر (باشا) : كيف تردد يا أخى وهذا رئيس
الديوان يصرح باسم الملك ، ورئيس الوزارة يؤكد لك أن هذه سياسته . عند ذلك قلت :
أما وأنتم تحملون العبء والتبعة فأنتم وما حملتم وعلى بركة الله .

وتألفت الوزارة مؤتلفة اشترك فيها أربعة من الدستوريين وأربعة من السعديين وأربعة
من الوفديين . وإذا كان تأليفها آخر يوم من رمضان ، فقد صدر مع مرسوم التأليف نطق
ملكى بأن هذه الوزارة هي هدية العيد من الملك إلى شعبه . وابتسم قوم لهذا النطق وقالوا :
ووزارة إبراهيم عبد الهادى هي ضحية العيد وإن لم يكن عبد الضحية .

وباشرت الوزارة عملها . وأخبرنى بعض الوزراء الذين رأوا تسوجسى في يوم تأليفها
أنها تعالج المسائل العامة بروح قومية لا سلطان للحزبية عليها في كثير ولا قليل . وأصدرت
الوزارة بالفعل قرارات في مشاكل واجهتها البلاد غير متأثرة بما سوى المصلحة العامة .
وما كان للوزراء أن يختلفوا على مسائل لا تمس شؤونهم الخاصة أو الحزبية . وظل الحال

على ذلك زمناً سافرت في أثناءه إلى أوروبا أحضر مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي بمدينة ستوكهولم عاصمة السويد . فلما عدت إلى مصر في الأيام الأخيرة من شهر سبتمبر كانت الوزارة قد بدأت تعالج مشكلة الانتخابات ، وكانت الصحف الحزبية قد بدأت تعبر عما في نفس كل حزب إزاء الحزب الآخر بعبارات لا تخلو من عنف .

وكان تعديل الدوائر والبت فيه أول خطوة في سبيل المعركة الانتخابية . وسرعان ما تبين صدق ما قلت . فعلى الرغم من المجهودات التي بذلناها جميعاً للتوفيق حتى نصل إلى نتيجة إيجابية لهذا التعديل ترضي عنها الأحزاب كلها لقد بدأت مناقشات هذا التعديل في مجلس الوزراء وفي اللجنة الخاصة التي ألفتها المجلس للتوفيق بين وجهات النظر المختلفة تبعث إلى الجلو الوزاري ما جعله يكفهر شيئاً فشيئاً وتعصف فيه العواصف ما بين حين وحين .

وإنني لجالس إلى مكنتي برياسة الشيوخ صباح يوم من شهر نوفمبر إذ دخل على دسوقي أباطة (باشا) وقال لي : انتهينا . قدم سرى (باشا) استقالته . وعلمت أنه يؤلف اليوم وزارة محايدة .

لم أعجب لاستقالة الوزارة وقد كنت أتوقع هذه النتيجة يوم كنا لا نزال في مفاوضات تأليفها . ولم يدهشني أن يؤلف سرى (باشا) وزارة محايدة برغم تأكيديه لي أول حضوره من أوروبا أنه لن يؤلف وزارة محايدة . فقد تداولت الألسن في الأسابيع الأخيرة أن الإنجليز يحرضون على استئناف المفاوضات ، ويرون أن تتم مع وزارة تستند إلى برلمان غير البرلمان القائم ، ويؤثرون أن تكون هذه الوزارة مؤتلفة ، وأنهم أشاروا بذلك على الملك منذ زمن غير قليل . فلما رأوا تطور الأحوال في مصر لم يأبوا الدخول في المفاوضات مع وزارة وفدية بعد أن خابت المفاوضات بينهم وبين الوزارات المؤتلفة من الأحزاب الأخرى ، وبعد الذي عرفوا من سيطرة الوفد على الجماهير سيطرة ظهرت آثارها واضحة كل الوضوح في ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ .

على أن غير الوفد من الأحزاب قد كانوا يعتقدون أن حوادث ٤ فبراير حفرت بين الملك والوفد هوة لا سبيل إلى احتيازها . وكان لهم العذر في هذا الاعتقاد . فقد ظل الملك وبينه وبين وزارة ٤ فبراير ما رأيت من جفوة انتهت إلى إقالة النحاس (باشا) في ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ . ومن قبل كان بين القصر والنحاس (باشا) في سنة ١٩٣٧ ما علمت من خلاف دستور أدى إلى إقالة الوزارة كذلك . وخيل إلى الناس حين رأوا استئثار القصر بالسلطان وتوجيه سياسة البلاد في السنوات الأخيرة أن النحاس (باشا) هو وحده الذي يستطيع أن يقف في وجه هذه النزعة ويرد الملك إلى حدوده الدستورية . وثبت هذا الظن

في نفوسهم ما وقع من حوادث الاعتداء على النحاس (باشا) إذ أطلق الرصاص عليه وهو في سيارته ، ثم حصلت محاولة نسف بيته بجاردن سبتي بالمفرقات وهو فيه ، فلما سئلت حرمه قالت إنها تهم الملك فاروقاً شخصياً بأنه دبر هذه الحركة . أيمن - وبين الرجلين هذا الثأر المتبادل - أن يتفقا ؟ هذا محال . بذلك آمن غير الوفديين من الأحزاب . ولذلك ظنوا ؛ برغم استقالة الوزارة المؤقتة وتأليف وزارة محايدة ، أن السياسة التي ترمى إلى ألا يكون لحزب في البرلمان أغلبية مطلقة ستنفذ . ولم يدكروا أن للسياسة أطوارها وتقلباتها .

على أنهم ما لبثوا ، حين اقترب موعد الانتخاب ، أن تبينوا فساد ظنهم ، إذ رأوا الوزارة ورجال الإدارة يعرضون عن مرشحيهم ، ويظهرون عطفهم على المرشحين الوفديين ، ثم علموا صباح يوم الانتخاب أن رئيس الوزارة ، حسين سرى (باشا) ذهب إلى لجنة الانتخابات وانتخب شفاهاً وعلانية الأستاذ يس سراج الدين ، شقيق قوّاء (باشا) سراج الدين مرشح الوفد في الدائرة . وسرى هذا النبأ في طول البلاد وعرضها مسرى البرق منذ الصباح . فلما ظهرت نتيجة الانتخابات فاز الوفد فيها بأغلبية ساحقة لم يكن يتوقعها أحد ، ولم يكن يتوقعها الوفد نفسه .

على أثر ذلك حدث ما تستطيع أن تراه جداً ، أو تراه مسرحية أتقن « توضيها » . عهد الملك إلى النحاس (باشا) بتأليف الوزارة فألفها ، وأصدر أمره الملكي بتعيين سرى (باشا) رئيساً للديوان - ثم كانت المقابلة الأولى بين بطلي ٤ فبراير ، وكان سرى (باشا) حاضراً هذه المقابلة ، فإذا النحاس (باشا) لا يطمع في شيء خلال هذه المقابلة التي طلبها إلا أن يقبل يد الملك . ودهش الذين عرفوا ما حدث وتساءلوا عن السر في هذا الانقلاب العجيب وعن أشار به . . وهل كان للإنجليز رأي فيه ؟

تولت الوزارة الحكم في ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ وأعلنت في خطاب العرش أنها ستفاوض الإنجليز من جديد . وقد رأت الأحزاب الأخرى التي انتقلت إلى مقاعد المعارضة أن تتيج للوزارة الفرصة كاملة لتقوم بهذه المفاوضة ، ولتنهض بأعباء الحكم الداخلي . وألا تعترض على شيء من تصرفاتها إلا أن يكون محل اعتراض شديد . وقدرت الوزارة من جانبها أن الخير في أن تنهم الخصومات القديمة بينها وبين المعارضة ، فلم تفكر في إلغاء مراسيم الشيوخ التي صدرت في سنة ١٩٤٤ كما ألغت مراسيم سنة ١٩٤١ حين تولت الحكم في سنة ١٩٤٢ ، بل رفض النحاس (باشا) هذه الفكرة حين خطب فيها . بذلك صار عملي في رئاسة الشيوخ أكثر يسراً ، وسارت الأمور على هذه الوتيرة إلى أن سافرت في الأسبوع الأول من

أبريل رأس الهيئة المصرية التي سافرت إلى (موناكو) لتحضر اجتماع مجلس الاتحاد البرلماني الدولي. وأتم مجلس الاتحاد أعماله فسافروا إلى لندن استجابة لدعوة وجهها البرلمان البريطاني إلى البرلمان المصري. وعدنا إلى القاهرة بعد ثمانية أيام قضيناها بالعاصمة البريطانية كنا فيها موضع حفاوة بالغة. فلما اطلعت بعد عودتي على جدول أعمال الشيوخ للجلسة التي تلت وصولنا رأيت بها سؤالاً موجهاً من مصطفى (بك) مرعى إلى رئيس الحكومة عن السبب في استقالة محمود محمد محمود (بك) رئيس ديوان المحاسبة من منصبه. ولم يقنع مرعى (بك) بإجابة الحكومة فأحال سؤاله استجواباً. فلما عرض هذا الاستجواب على المجلس حدد جلسة لمناقشته بعد أربعة أسابيع.

حدث في أثناء هذه الأسابيع الأربعة ما لفت نظر الناس جميعاً. فقد كانت (الملكة) نازلي مقيمة بأمريكا مع كريميتها (الأميرتين) فائقة وفتحية، وكان في صحبتها الأستاذان فؤاد صادق ورياض غالى يعملان سكرتيرين أو ما يشبه ذلك. وطالت إقامة (الملكة الأم) وكريميتها وحاشيتها بالولايات المتحدة الأمريكية إلى يومئذ قرابة أربع سنوات. ولم يدهش الناس لظولها إذ أجريت للملكة الأم هناك جراحتان خطيرتان لم يكن يسيراً إجراءهما في غير الولايات المتحدة. لكن الناس فوجئوا يوماً نبأ نشرته الصحف بإملاء المستشار الصحفي للديوان الملكي أن الملكة الأم تعتزم تزويج ابنتها القاصرتين من الأستاذين السكرتيرين. ودهش الجميع لهذه المفاجأة لانعدام الكفاءة في نظرهم بين الشابين والفتاتين، وبلغت الدهشة حد الإنكار والاستنكار لأن رياض غالى مسيحي، ولا يجوز شرعاً تزويج مسلمة من مسيحي.

ولم يخفف من دهشتهم أن قيل إن رياض غالى اعتنق الإسلام، بل ظل إنكارهم للأمر واستنكارهم للفعلة على أشدهما.

وتابعت الصحف النشر والتعليق على هذه الأنباء بإفاضة دلت على أن الملك غضب أشد الغضب لتصرف أمه، وأنه يوجه إليها من اللوم أعنفه؛ وقيل إنه بلغ من غضبه أن طلب من حكومة الولايات المتحدة إخراجها وإخراج أختيه من بلادها، بعد أن فشل السفير المصري في إقناعها بالعدول عما هي ماضية فيه. ولم تجز القوانين الأمريكية إخراج الملكة الأم وكريميتها وحاشيتها من أراضيها، فزاد ذلك في سخط الملك على أمه وقد رفضت أن تعود إلى أرض الوطن نزولاً على رغبته وأمره. عند ذلك طلب الملك إلى (الأمير) محمد على رئيس مجلس البلاط بكتاب بعث به إليه أن ينظر المجلس في الأمر.

وإذ كنت عضواً في مجلس البلاط بوصفى رئيساً لمجلس الشيوخ ، فقد سألت حسن (باشا) يوسف بوصفه سكرتير مجلس البلاط عن طلبات الملك لأنها غير مبنية بكتابه إلى (الأمير) محمد علي ، فأخبرني أنهم يطلبون اتخاذ إجراءات تحفظية على أموال (الملكة) و(الأميرتين) توطئة لتوقيع الحجر عليهن . ولم تحفل (الملكة الأم) بشيء من ذلك كله ، بل أتمت تزويج ابنتها من السكرتيرين ، فتزوج فؤاد (بك) صادق (الأميرة) فائقة ، وتزوج رياض غالى (الأميرة) فتحية .

وعقد مجلس البلاط جلسة لم تطل ، تولى وزير العدل ، عبد الفتاح (باشا) الطويل ، عرض الموضوع فى مستهلها وطلب من المجلس أن يقرر إجراء التحفظ على أموال السيدات الثلاث ، ونزع وصاية (الملكة) نازلى على كريمةتها . وعلى غير عادة حضر النائب العام ، محمد (بك) عزمى الجلسة وطلب توقيع الحجر على (الملكة الأم) . ولما كانت (الملكة) لم تعلن فقد قرر المجلس تعيين نجيب سالم (باشا) ناظر الخاصة الملكية حارساً على أموال السيدات الثلاث كإجراء تحفظى ، وأجل الجلسة لإعلان (الملكة) نازلى . وفى غداة هذا القرار أصدر (الملك) أمره بإلغاء ألقاب (الملكة والأميرتين) .

ولم يفرغ الناس من حديثهم فى هذا الموضوع حتى جاء موعد نظر استجواب مصطفى (بك) مرعى ومناقشته بمجلس الشيوخ . ولهذا الاستجواب وما ترتب عليه فصل خاص فى الجزء الثالث من هذه المذكرات . لكن تطور الأحوال على أثر هذا الاستجواب وتمهيداً للانتقال السريع من عهد إلى عهد يقتضى أن أذكر هنا أن مصطفى (بك) مرعى أشار فى استجوابه إلى حادثين تناولهما رئيس ديوان المحاسبة فى تقرير الديوان السنوى ، أولهما استيلاء كريم ثابت (باشا) المستشار الصحفى للديوان الملكى على خمسة آلاف من الجنيهات من أموال جمعية المواساة بالإسكندرية بتوقيع مديرها الدكتور أحمد محمد النقيب (باشا) . والثانى ما كان من عبث وتلاعب فى صفقات الأسلحة والذخائر التى اشترت من أوروبا للجيش المصرى المحارب فى فلسطين .

وقد شرح مقدم الاستجواب هذين الحادثين بإسهاب لا يخلو من عنف ، ولكنه لا يتجاوز العنف إلى نبو فى العبارة يتنافى مع أحكام لائحة المجلس . واستغرق شرح المستجوب استجوابه الجلسة كلها ، وأجلت الحكومة ردها إلى الغد . وفى صباح هذا الغد نشرت الصحف أن كريم ثابت (باشا) رفع استقالته من منصبه فى الديوان إلى (الملك) فرفضها إعلاناً لثقتة به . وبدأت الجلسة بعد الظهر فإذا مصطفى (بك) مرعى يغيب عنها

معتذراً بسفره إلى الإسكندرية استعداداً للسفر إلى أوروبا . وإذا الدكتور إبراهيم بيومي مذكور يتبنى الاستجواب ، ثم إذا فؤاد (باشا) سراج الدين يتكلم باسم الحكومة رداً على الاستجواب ويبدأ كلامه بأنه لاحظ أن كرسي الرئاسة كان يهتز عندما كان مرعى (بك) يتكلم لكثرة ما خولفت اللائحة . ورد على الحادثين اللذين تناولهما الاستجواب بأنهما لم يقعا في وزارة الوفد بل وقعا في الوزارات التي سبقتها ، ودافع مع ذلك عن تصرف كريم ثابت (باشا) ، ثم قال ، إن الوزارة أجرت تحقيقاً في مسألة الأسلحة والذخائر الفاسدة فنفى التحقيق المسؤولية عن كل من كان لهم يد في هذه المسألة ، واختتم رده على الاستجواب بأن رئيس ديوان المحاسبة هو الذى أصر على الاستقالة برغم محاولته هو ومحاولة رئيس الوزارة صده عنها .

تأجل الاستمرار في مناقشة الاستجواب أسبوعاً . وإذا كنا في العشرة الأخيرة من شهر مايو ، فقد حدد (الملك) موعد انتقاله إلى الإسكندرية ليصطف يوم الخميس الذى يلي الجلستين اللتين تكلم فيهما مصطفى (بك) مرعى وفؤاد (باشا) سراج الدين . ودعا الملك الوزراء إلى تناول الغداء على المائدة الملكية بالإسكندرية يوم وصوله إليها ، ودعا معهم رئيس النواب ، ولم يدع رئيس الشيوخ إعلاناً لعدم رضاه عما حدث في الاستجواب . وأشار على جماعة من معارف ومن خاصة أصدقائه ألا أعير هذا الأمر بالا ، وحذروني من التفكير في الاستقالة حتى لا تكون ثمت سابقة تفسر بنزول رئيس الهيئة التشريعية على رغبة الملك أو على هواه .

وعاد المجلس إلى مناقشة الاستجواب في الأسبوع التالى ، وتكلم الدكتور مذكور وطلب أن يعين المجلس لجنة تحقيق برلمانية تحقق الحادثين اللذين تناولهما الاستجواب . واعترضت الحكومة على هذا الطلب بأنه غير دستورى . وانتهى المجلس بإحالة المسألة على لجنة الشئون الدستورية لفحصها .

في هذه الأثناء جاء عندى فؤاد (باشا) سراج الدين بمكتب رئيس الشيوخ ، فلما عاتبته لدفاعه عن كريم ثابت (باشا) ولطالما حدثني من قبل طاعناً عليه وعلى سياسة القصر وتدخله المعيب في شئون الدولة ، كان جوابه : لقد بقى الوفد في الشارع عشر سنوات كاد يقضى عليه فيها ، ولنا من ذلك كل العذر عن الاتفاق مع القصر وسياسته . عند ذلك أيقنت أن حرص النحاس (باشا) على تقبيل يد (الملك) قد أصبح سياسة الوفد المرسومة ، وأنه يأمل بها أن يبقى في الحكم السنيّر الطوال .

وتحدث الناس في الأندية ولحت الصحف إلى تفكير السلطة التنفيذية في أمر رئيس الشيوخ . وفي المساء من يوم ١٧ يونيو صدرت المراسيم بتعيين على زكى العرابي (باشا) رئيساً للشيوخ ، وإسقاط العضوية عن تسعة عشر عضواً بينهم إبراهيم عبد الهادي (باشا) ولطفى السيد (باشا) ومصطفى مرعى (بك) وآخرين . فلما تلى هذا المرسوم في المجلس اعترض عليه عبد السلام الشاذلى (باشا) بأنه غير دستوري ، ثم تقدم حافظ رمضان (باشا) من بعد باسم المعارضة يريد مناقشة دستوريته ، لكنه منع من الكلام بقرار مبيت من الأغلبية التي تكونت بتعيين من حلوا محل الذين أسقطت عضويتهم .

أحدثت مراسم ١٧ يونيو تأثيراً عميقاً في طول البلاد وعرضها ، ووجمت الصحف إزاءها فلم يستطع أحد الدفاع عنها . ذلك بأن أحداً لم يتصور أن تدبر مؤامرة يغتال بها الدستور هذا الاغتيال المريع من أجل شخص لبناني الأصل ومن أبناء جريدة المقطم التي ناصرت السياسة الاستعمارية في مصر منذ نشأتها ، ذلكم هو كريم ثابت ؛ كما أن أحداً لم يتصور أن يقع هذا الاغتيال المريع حماية للذين تلاعبوا في صفقات الأسلحة والذخائر التي كانت ترسل للجيش المحارب في فلسطين . لكن هذا الأثر العميق لم يزد على قلق استحوذ على النفوس خوف المصير ، فلم يكن له في الخارج مظهر بارز .

بعد أيام من صدور هذه المراسيم أعلنت الصحف أن (الملك) سيسافر إلى أوربا متذكراً باسم فؤاد (باشا) المصرى . فلما كان بفرنسا جعل مقره الرئيسى فيها مصيف (دوفيل) ، وجعل نادى هذه المدينة مكان سمره وسهره ولعبه القمار كما كان الحال في نادى السيارات بالقاهرة . وما لبثت غانيات باريس والقاتنات الدوليات حين عرفن ذلك أن هرع عدد كبير منهن إلى (دوفيل) ، مؤمنات بأن ملك مصر يريد أن يقضى صيفه في مرح ومسرة . وزادهن إيماناً بذلك أن دعيت الراقصة المصرية سامية جمال إلى (دوفيل) لتبث برقصاتها إلى هذا المجتمع المصرى الفرنسى الدولى النعمة والنعيم . وأوفدت صحف فرنسا وصحف أوربا وصحف أمريكا مراسليها إلى المدينة الراقلة في حلال هذه البهجة الغناء لموافاتها بأبناء الملك الشرق ومغامراته .

وأخذت الصحف في أرجاء العالم تنشر من أبناء الملايين التي يكسبها فاروق أو يخسرهما على مائدة القمار ، ومن أبناء الحفلات التي تقام لمسرته ، ومن أبناء مغامراته ، ما فتح العيون في العالمين القديم والجديد واسعة على هذا الملك الشاب الذى أعاد في القرن العشرين ، وفي قلب أوربا ، صوراً أعجب مئات المرات من صور ألف ليلة وليلة .

وانتهزت الدعاية هذه الفرصة للتشهير بملك مصر . ولم تكف بأنباء (دوفيل) ونجسيمها ، بل لجأت إلى حياته الزوجية فجعلت منها مادة زادت بها استهتار الملك بروزاً ووضوحاً . ذلك أنه بعد أن طلق الملكة فريدة أراد أن يتزوج ، وكان نجيب (باشا) الجواهرجى بالقاهرة ممن عهد إليهم فى اختيار فتاة تصلح زوجاً له . وكانت ناريمان صادق كريمة حسين (بك) فهمى صادق سكرتير عام وزارة المواصلات ، مخطوبة إذ ذاك للأستاذ زكى هاشم الموظف بوزارة الخارجية والمعين ببيئة الأمم المتحدة ، وكانت رقاع عقد قرانها قد وزعت على الأهل والأصدقاء .

وذهبت الفتاة مع أمها يوماً إلى محل نجيب الجواهرجى تختار خاتماً من الماس تتحلى به فى حفل قرانها . فلما رآها نجيب أسرع إلى التليفون وخاطب الملك وقال له إنه عثر بالضالة الفريدة المنشودة . وجاء الملك لفوره إلى متجر الجوهري فأعجبه الفتاة فتحدث إليها وأبدلها من الخاتم الذى اختارته خاتماً يعدل ثمنه عشرات الأضعاف من الخاتم الأول . وقد أخبرنى سرى (باشا) حين رياسته وزارة الانتخابات المؤتلفة بأنه أشار على الملك ألا يتزوج ناريمان لأنها لا تصلح ملكة لمصر فلم يأبه لمشورته . فلما كان الملك فى (دوفيل) اتخذت الدعاية من هذا الحادث مادة اتهمت فاروق بسببها أنه انتزع فتاة من خطيبها وحبيبها ، وأنه أتى بذلك أمراً نكراً . وأثمرت هذه الدعاية وخلقت من فاروق فى خيال الفرنسيين والأوربيين والأمريكيين أبشع ما يتصوره هذا الخيال الملك شرقى مطلق مستهتر . بل تجاوزت الدعاية ذلك كله وجاوزت فى بعض ما نشرت حدود الإنصاف . فجريدة (لى موند) الفرنسية من الصحف المعروفة بالحصافة والاعتزان وبصلتها الوثيقة بوزارة الخارجية الفرنسية . مع ذلك نشرت يوماً مقالاً تزعم فيه أن فاروقاً يريد أن يعيد فى بلاده تقاليد الفراغة تقصد بذلك إلى ما كان من زواج فرعون بأخته ، وتريد أن تنسب لفاروق ما يشبه هذا الأمر .

أثمرت هذه الدعاية حتى كان المصريون المصطافون بأوروبا يخلجون فلا يذكرهم جنسيتهم لمن يسألهم عنها . وقد لمست ذلك بنفسى إذ كنت بباريس عائداً من مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الذى عقد ذلك العام بدبلن عاصمة أيرلندا . فقد اطلعت فى مجموعة الصحف الفرنسية عند أحد أصدقائى المصريين على طائفة من المقالات والصور التى نشرت عن فاروق فطأطأت رأسى . واطلعت كذلك على بعض المجلات الأمريكية فإذا هى تنشر عن حوادث فاروق وتصفه بأقبح الصفات . ورأيت فى بعض مسارح باريس تعريضاً بالملك الشاب ومغامراته يندى له الجبين . وسمعت من بعض معارفى ، رجال وسيدات ، ما ووجهوا به حين عرف محدثوهم أنهم مصريون . فآثرت ألا أتعرض لمثل ما تعرضوا له .

وزاد الطين بلة أن كانت هذه الصحف الأوربية والأمريكية تنشر عن التحقيقات التي تجري في مصر عن الأسلحة والذخائر الفاسدة التي اشترت للجيش المصري المحارب في فلسطين ما يندى له الجبين . ذلك أن إحدى الصحف في مصر بدأت ، بعد أن أحيل الاستجواب في مجلس الشيوخ إلى لجنة الشئون الدستورية ، تنشر أن لديها وثائق تلقي التهمة على رجال من الجيش في صفقات هذه الأسلحة الفاسدة . وبدأت النيابة تحقق مع هذه الصحيفة ، فلما تبينت أن التهمة أساساً بدأت تحقق موضوع هذه الأسلحة والذخائر . وتولى النائب العام محمد محمود (بك) عزمى التحقيق بنفسه وندب معه عدداً من رجال النيابة البارزين وأخذ ينشر في الصحف ما بين الحين وحين أنباء يشتم منها أن للقصر علاقة بالموضوع ، وأنه يتدخل في التحقيق ؛ بل لقد بلغ الأمر أن استدعى منظم رحلة الملك إلى (دوقيل) وغيرها من مدن أوربا ، الأستاذ إدمون جهلان ، فلما حضر إلى مصر تلقاه في المطار أحد رجال القصر وصحبه إلى النائب العام ، ثم لم يجرؤ النائب العام أن يقرر القبض عليه أو يمنعه من العودة إلى أوربا من جديد ، لأن الملك فيما قيل أصدر أمره بعدم التعرض له .

كانت صحف أوربا تنشر من التفاصيل الخاصة بهذا التحقيق ما يزيد الدعاية ضد الملك وضد مصر إثارة لنفس كل من يتابعها ، وما يجعل المصريين المقيمين بباريس وبأوربا يطأطئون رؤوسهم خجلاً .

عدت من أوربا فألقيت القاهرة تتحدث عما تنشره صحف العالمين القديم والجديد عن ملك مصر ، وذلك برغم منع الوزارة دخول هذه الصحف إلى مصر أو تمزيق الصفحات التي نشرت فيها هذه الأنباء . وألقيت أصدقائي رجال المعارضة يتحدثون فيما لهذه الدعاية من أثر سيئ على سمعة الوطن ، وفي استخذاء الحكومة للملك وضعفها المطلق أمامه وأمام حاشيته . وتداولنا في الأمر واتفقنا على أن واجبنا الوطني يقتضينا أن نقف في سبيل هذا التيار ، وأن أول خطوة نخطوها في هذه السبيل أن نعد كتاباً نبغته للملك أول وصوله إلى مصر نبين فيه خطورة ما تنحدر إليه الأحوال في مصر ، ونطلب إليه فيه أن يتخذ خطوة تنقذ البلاد من الخطر . ووضع هذا الكتاب وقعناه وأبلغناه إلى الديوان الملكي عشية وصول الملك إلى الإسكندرية . وهذا نص الكتاب :

« يا صاحب الجلالة :

« إن البلاد لتذكر لكم أياماً سعيدة كنتم فيها الراعى الصالح والرشيد ، وكانت تحف

بكم أمة تلاقت عند عرشكم آمالها ، والتفت حول شخصكم قلوبها ، فما واتها فرصة إلا دلت فيها على عميق الولاء والوفاء . وما العهد يبعد بحادث القصاصين ، وقد أنقذكم الله من مخاطره وهو أرحم الراحمين .

« واليوم تجتاز البلاد مرحلة قد تكون من أدق مراحل تاريخها الحديث . ومن أسف أنها كلما اتجهت إلى العرش في محتها حيل بينه وبينها ، لا لسبب إلا لأن الأقدار قد أفسحت مكاناً في الحاشية الملكية لأشخاص لا يستحقون هذا الشرف ، فأساءوا النصيح وأساءوا التصرف ، بل إن منهم من حامت حول تصرفاتهم ظلال كثيفة من الشكوك والشبهات هي الآن مدار التحقيق الجنائي الخاص بأسلحة جيشنا الباسل ، حتى ساد الاعتقاد بين الناس أن يد العدالة ستقصر حتماً عن تناولهم بحكم مراكزهم ، كما ساد الاعتقاد من قبل أن الحكم لم يعد للدستور وأن النظام النيابي قد أضحي حبراً على ورق ، منذ أن عصفت العواصف بمجلس الشيوخ فصدرت مراسيم يونية سنة ١٩٥٠ التي قضت على حرية الرأي فيه وزيفت تكوين مجلسنا الأعلى كما زيفت الانتخابات الأخيرة من قبل تكوين مجلس نوابنا . » ومن المحزن أنه قد ترددت على الألسن والأقلام داخل البلاد وخارجها أنباء هذه المساوئ وغيرها من الشائعات الذائعات ، التي لا تتفق مع كرامة البلاد ، حتى أصبحت سمعة الحكم المصري مضغّة في الأفواه ، وأمست صحافة العالم تصورنا في صورة شعب مهين ، يسام الضيم فيسكت عليه ، بل ولا يتنبه إليه ، ويساق كما تساق الأنعام ، والله يعلم أن الصدور منطوية على غضب تغلي مراحله ، وما يمسكها إلا بقية من أمل يعتصم به الصابرون .

« يا ص ب الجلالة :

« لقد كان حقاً على حكومتكم أن تصارحكم بهذه الحقائق ، ولكنها درجت في أكثر من مناسبة على التخلص من مسئوليتها الوزارية ، بدعوى التوجيهات الملكية ، وهو ما يخالف روح الدستور ، وصدق الشعور . ولو أنها فطنت لأدركت أن الملك الدستوري يملك ولا يحكم . كما أنها توهمت أن في رضا الحاشية ضماناً لبقائها في الحكم ، وستراً لما افتضح من تصرفاتها ، وما انغمست فيه من سيئاتها - وهي هي لا تزال أشد حرصاً على البقاء في الحكم وعلى مغائمه منها على نزاهته - ولهذا لم نر بداً من أن نهض بهذا الواجب فنصارحكم بتلك الحقائق ابتغاء وجه الله والوطن ، لا ابتغاء حكم ولا سلطان ، وبراً بالقسم الذي أديناه أن نكون مخلصين للوطن والملك والدستور وقوانين البلاد . وما الإخلاص لهذه الشغائر السامية إلا إخلاص الأحرار الذي يوجب علينا التقدم بالنصيحة كلما اقتضاه الحال .

« يا صاحب الجلالة :

« إن احتمال الشعب مهما يطل فهو لا بد منته إلى حد . وإننا لنخشى أن تقوم في البلاد فتنة لا تصين الذين ظلموا وحدهم ، بل تتعرض فيها البلاد إلى إفلاس مالى وسياسى وخلقى ، فتنشر فيها المذاهب الهدامة ، بعد أن مهدت لها آفة استغلال الحكم أسوأ تمهيد . . لهذا كله ، نرجو مخلصين أن تصحح الأوضاع الدستورية تصحيحاً شاملاً وعاجلاً ، فتد الأُمور إلى نصابها ، وتعالج المساوئ التى تعانها مصر على أساس وطيء من احترام الدستور ، وطهارة الحكم وسيادة القانون ، بعد استبعاد من أساءوا إلى البلاد وسمعتها ، ومن غصوا من قدر مصر وهيتها ، وفشلوا فشلاً سحيقاً فى استكمال حريتها ووحدتها ونهضتها ، حتى بلغ بهم الفشل أن زلزلوا قواعد حكمها وأمنها ، وأهدروا فوق إهدار اقتصادها القومى ، فاستفحل الغلاء إلى حد لم يسبق له مثيل وحرموا الفقير قوته اليومى .

« ولا ريب ، أنه ما من سبيل إلى اطمئنان أية أمة لحاضرها ومستقبلها ، إلا إذا اطمأنت لاستقامة حكمها ، فيسير الحاكمون جميعاً فى طريق الأمانة على اختلاف صورها ، متقين الله فى وطنهم ، ومتقين الوطن فى سرهم وعلنهم .
« والله جلت قدرته هو الكفيل بأن يكلاً الوطن برعايته ، فيسير شعب الوادى قدماً إلى غايته .

إمضاءات

إبراهيم عبد الهادى . محمد حسين هيكل . مكرم عبيد . حافظ رمضان . عبد السلام الشاذلى . طه السباعى . مصطفى مرعى . عبد الرحمن الراعى . دسوقى أباطة . أحمد عبد الغفار . على عبد الرازق . رشوان محفوظ . حامد محمود . نجيب إسكندر . زكى ميخائيل بشارة . السيد سليم .

منعت الوزارة نشر هذا الكتاب وصادرت الصحف التى نشرته ، واتهم النحاس (باشا) موقعيه بأنهم مجرمون وهدد بأنه لن يسكت عن هذا الإجراء السافر . ومنعت الوزارة تداول النسخ التى كانت تطبع منه وأمرت بالقبض على موزعيها . وغضب الملك على الذين وقعوا هذا الكتاب أشد الغضب ، واحتفظ بأصله فى حافظة جيبه مخافة أن تنازعه يوماً فكرة التسامح معهم فتصدها تلاوته عن الاستجابة إلى مثل هذه النزعة .

على أن غضب الملك ووصف رئيس الوزارة هذا الكتاب بأنه « إجرام سافر » ، ووضع الذين وزعوا ما طبع من نسخه سراً فى غيايات السجون ، لم يتعد الإرهاب إلى

محاكمتنا نحن الفاعلين الأصليين . فالكتاب على ما فى لهجته من عنف لا يمكن أن تجد فيه محكمة عيباً فى الذات الملكية أو ما يشبهه . فإذا قدمنا الحكومة للقضاء فبرأنا كانت الطامة الكبرى . وكان حكم القضاء لطمه عنيفة للنظام الذى حاول القصر إقامته ، وقد تعدى هذه اللطمة القصر إلى صاحبه . وعند ذلك تكون الوزارة قد كشفت الملك حين توهمت أنها تريد الدفاع عنه ولهذا لم يتعرض لنا أحد ولم يفكر فى مؤاخذتنا إنسان .

ولم أر أن يقف الأمر عند هذا الحد . وكان يوم ١٣ نوفمبر يقترب . وهذا اليوم هو عيد الجهاد الوطنى ، واليوم الذى اعتاد الساسة أن يلقوا فيه خطبهم يصورون فيها جهود البلاد ومبلغ اتفاقها مع الأهداف التى سعت إليها منذ سنة ١٩١٩ فى سياستها الداخلية وسياستها الخارجية . وقد آثرت أن أسبق بخطابى هذا اليوم ، واخترت يوم ٧ نوفمبر من تلك السنة - سنة ١٩٥٠ - لأن زعيمنا الراحل محمد (باشا) محمود كان قد اختار يوم ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥ فخطب الألوفا الذين كانوا يسمعون له منبهاً « لما كانت نجتازه البلاد يومئذ من أوقات عصيبة ؛ مهيباً بكل مصرى أن يؤدى واجبه لإنقاذ مصر من محنة دستورية قاسية نزلت بها » . وقد صوّر خطابى هذا ما كانت تعانيه مصر من محن تناولت كل مرافقها وامتدت إلى حرية الأفراد وحرية الصحافة . وبعد أن فصل الخطاب هذه المحن وسوء أثرها فى حياة البلاد جاء فيه :

« إن نطاق الظلام المضروب حول هذه الأمة قد جر علينا من الكوارث الشيء الكثير مما تعلمون وما لا تعلمون . وهذا النطاق يزداد مع ذلك كل يوم كثافة فيزيد الكوارث تفاقماً . وما هى ذى الرقابة العرفية قد فرضت على الصحف من غير أن يكون فى البلاد حكم عرفى ، فجعل البوليس يراقب ما يراد نشره فى كل صحيفة لا ترضى عنها الحكومة ، ويطلب محو ما يريد محوه ، وإلا صودرت الصحيفة قبل أن تصل إلى أيدي قرائها . أليس هذا سجنًا للأقلام والأفهام والعقول لم تعهده مصر منذ عشرات السنين إلا فى عهد الأحكام العرفية ؟ أو ليست هذه الرقابة العرفية سجنًا للرأى العام يحول بينه وبين معرفة ما يجرى فى شئون العامة ؟ أو ليس هذا ازدراء للأمة وتحقيراً من شأنها ؟ فأين من هذا ما نص عليه الدستور من أن مصدر السلطات كلها الأمة ، وأن الرقابة على الصحف محظورة ، وأن حرية الرأى مكفولة ؟ أليس معنى هذا أننا نرجع القهقرى وأتأخر تأخر بدل أن نتقدم ، وأن ما قامت الأمة لتحقيقه فى سنة ١٩١٩ من أن تكون مصدر السلطات ويكون أمرها بيدها قد أصبح هراء من الهراء ؟ أو ليس معناه أن نصوص الدستور قد أصبحت فى نظر الحاكمين

لغوا لا يساوي الحبر الذي كتب به ، والورق الذي كتب عليه ؟ وهل لهذا اسم غير الاستبداد نخضع له بدل الحرية التي كنا نطمح في أن نتمتع بها ؟ وأن المستبدين بنا قد بلغوا من الاستهتار حد احتقارنا ، فهم يدعون أنهم وكلاء عن الأمة وهم مع ذلك يسومون الأمة سوء العذاب من غير أن يخشوا رقيباً ، ويتلاعبون بمصالح الأمة كما تهوى أنفسهم من غير أن تحاسبهم ضمائرهم إذا لم يخشوا حساب القانون ولم يردعهم الرأي العام ؟ »

وتحدث الخطاب في ختامه عن السبيل إلى الإصلاح فجاء فيه :

« إذا أردنا الإصلاح يجب أولاً أن نعترف بما ارتكب في جميع العهود الماضية من أخطاء أدت إلى إصدار تشريعات مقيدة للحرية لا يكاد يكون لها نظير في الأمم المتقدمة في الحضارة ، وأن تلغى هذه التشريعات كلها ، وفي مقدمتها النص الذي يسمح بسرية التحقيقات والقيود التي فرضت على حرية الصحافة .

« ويجب ثانياً أن نصحح أوضاعنا الدستورية . وليس المقصود من تصحيح الأوضاع الدستورية الاكتفاء بإلغاء مراسيم ١٧ يونيو الماضي وانتخابات الصيف الماضي ، فهذا الإلغاء لا يزيل أسباب الشكوى إذا بقيت الأمور تسير في طريقها الذي تسير فيه اليوم . إنما أريد بتصحيح الأوضاع الدستورية أن يجرى الحكم في مصر على النحو الذي يجرى عليه في إنجلترا وغير إنجلترا من البلاد البرلمانية ، وأن تسود فيه الروح الدستورية بالمعنى الصحيح . أليس يحرم الدستور على الوزراء أن يشتروا أو يستأجروا شيئاً من أملاك الحكومة ولو كان ذلك بالمراد العام حماية لهم من تهمة استغلال النفوذ ؟ فلا بد كذلك من تشريع يحرم على الوزراء وعلى مجلس الوزراء ترقية أقرباء الوزراء وذويهم بالاستثناء ، متابعة لفكرة الدستور في حماية الوزراء من أن ترقى إليهم الشبهة وأن يهتموا حين تصرفهم في الأموال العامة .

« كذلك يجب أن يقدر رئيس الوزراء وأن يقدر الوزراء ما يجب عليهم للملك صوناً لمركزه من أن تظن به مسئولية أياً كان نوعها . ولهذا كان لرئيس الوزراء في البلاد البرلمانية جميعاً أن يقابل الملك مباشرة في كل ساعة من النهار أو من الليل ، ليعرض عليه المهم من شئون الدولة . وللملك أن يشير بالنصيحة . على أن المسئولية واقعة دائماً على الوزارة وحدها ، لأن توقعات الملك يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون ، ولأن أوامر الملك شفاهية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسئولية بحال .

أما أن تجرى الأمور على النحو الذى تجرى عليه عندنا ، فيكون بين رئيس الوزراء والمملك وسطاء غير مسئولين ، وأن يكون هؤلاء الوسطاء بحكم اتصافهم بالمملك مركز ممتاز وسلطة خفية خاصة . فذلك قلب للأوضاع الدستورية التى تجعل الوزراء مسئولين لدى مجلس النواب وحده ولا مسئولية عليهم لدى غيره .

« وإذا كان لرئيس الوزراء أن يقابل المملك فى كل وقت من غير حاجة إلى وسيط فالأوضاع الدستورية تقتضى كذلك أن يكون الوزير المختص إلى جانب المملك حين يدلى المملك بنطق يحتاج نفاذه إلى توقيع الوزير . ولا حاجة بى إلى أن أضرب الأمثال على ذلك فهى مستفيضة يقف عليها فى كتب الفقه الدستورى من شاء .

« هذه أمثلة من الأوضاع الدستورية التى نريد تصحيحها . وأرجو ألا يكون الجواب على ما أطلب به من هذا التصحيح أن وزارات سبقت قد خالفت هذه الأوضاع كما تخالفها الوزارة الحاضرة . فالتقصير لا يلحق المقصر وحده ولا يكون علاجه بالإمعان فيه ، أو بإضافة تقصير جديد إليه . فمعالجة الشر بالشر إضافة شر إلى شر . إنما تكون معالجة التقصير بالقضاء عليه وإزالته . وكل إمعان فى التقصير ، وكل زيادة عليه ، مضاعفة للإثم تبلغ حد الجريمة . وعند ذلك لا تكفى المسئولية السياسية ، بل يجب الجزاء الرادع الصارم .

« ويجب أن يقوم الحكم دائماً لمصلحة المحكومين ، لا لمنافع الحاكمين ، ويجب لذلك أن يكون هدفه تحقيق الطمأنينة إلى العيش عند العدد الأكبر من أبناء الأمة من الفقراء والمتوسطين من الفلاحين والعمال والموظفين الحكوميين وغير الحكوميين . فهؤلاء هم عماد الأمة ومظهر قوتها فى السلم والحرب . على أدرعهم وعلى عقولهم وعلى قوتهم المادية والمعنوية يعتمد الإنتاج القومى فى مختلف صوره ، فإذا لم يطمثوا إلى العيش ضعف هذا الإنتاج ؛ ولهذا يجب أن تكفل الحكومة للموظفين ولغير الموظفين حدًا أدنى لمستوى العيش ، أقله ما كان قبل سبتمبر سنة ١٩٣٩ حين أعلنت الحرب العالمية الأخيرة . فليس هذا بالمستوى الرفيع ولكنه بعض ما تطمئن له النفوس وتنشط معه للقيام بالعمل والإنتاج على وجه صالح » .

* * *

كانت الأمة إذ ذاك شديدة البرم بما هو حادث . وكانت تسمع لأقوالنا نحن أحزاب المعارضة بأذان مفتوحة وقلوب واعية . لكنها كانت تخشى إن هى قامت بحركة عنيفة أضرت ذلك بأهدافها القومية ، وبخاصه لأن مصر وإنجلترا بدأتا إذ ذاك محادثتهما بشأن جلاء

القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس . وقد استمرت هذه المحادثات وما سبقها من إجراءات تمهيدية قرابة سنة ونصف سنة .

وقضيت إجازة الصيف من سنة ١٩٥١ في لبنان وحضرت مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي بإستامبول . فلما عدت إلى مصر في الأيام الأخيرة من شهر سبتمبر كانت المفاوضات بين الدولتين قد انتهت إلى مأزق جعل الوزارة الوفدية تفكر تفكيراً جدياً في إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ من جانب مصر وحدها . وأعلن النحاس (باشا) هذا الإلغاء بالفعل في خطاب ألقاه بمجلس النواب يوم الاثنين ٨ أكتوبر ، وقدم على أثره التشريعات التي اقتضاها ومنها تعديل الدستور بجعل لقب الملك « ملك مصر والسودان » بدلا من « ملك مصر » فقط . وقد ذكر النحاس (باشا) في خطابه أن الحكومة المصرية أعدت عدتها لكل الاحتمالات ونظمت خطواتها لتجعل إلغاء المعاهدة فعلياً ، وأنها ستعلن عن كل خطوة تخطوها في حينها القريب .

وأحال المجلس التشريعات على لجانه المختصة وأجل نظرها في المجلس أسبوعاً واحداً . وقبل نهاية الأسبوع قدمت الدول الأربع ، إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا ، مذكرة إلى الحكومة المصرية بإنشاء قيادة الشرق الأوسط . ورفضت الحكومة هذه المذكرة وأقر البرلمان إلغاء المعاهدة والتشريعات المتصلة بهذا الإلغاء ، ولم يعبأ بما أعلنته إنجلترا من تمسكها بمعاهدة سنة ١٩٣٦ لأن إلغاء المعاهدات لا يجوز دولياً أن يكون من جانب واحد .

لم تثر المعارضة اعتراضاً على إلغاء المعاهدة ، بل أيدت الأحزاب كلها هذا الإلغاء ، واحتفظت برأيها في الإجراءات التي تتخذها الحكومة لجعله فعالاً حتى تقف عليها .

بعد أسابيع من إقرار البرلمان لتشريعات الإلغاء عين الملك حافظ عفيق (باشا) مدير بنك مصر رئيساً للديوان الملكي . وكان حافظ (باشا) قد أدلى في شهر سبتمبر بحديث إلى جريدة الأهرام ذكر فيه أنه لا يوافق على إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ . ولم يكن حافظ (باشا) وفدياً . لذلك قابلت الوزارة وقابل الوفد تعيينه بهجوم عنيف عليه ، إذ خيل إليه أن لهذا التعيين دلالة غير مطمئنة على بقاء الوفد في الحكم . واستمر هذا الهجوم العنيف زمناً غير قليل ، ولم تخل الحملات التي نشأت عنه من تعريض مستور بالملك بسبب هذا التعيين . وقابل حافظ (باشا) هذا الهجوم بالأنانة والصبر ، اقتناعاً منه بأن لكل حملة نهاية .

وهذأت الحملة بعد زمن، وإن بقيت في النفوس دوافعها ، وإن تركت من الآثار ما لا يسهل نسيانه .

وأخذت الحكومة في تنفيذ إلغاء المعاهدة بأن أمرت عشرات الألوف من العمال الذين يعملون في المعسكرات البريطانية أن يتركوا عملهم ، وإلى التجار والمقاولين ومن إليهم من الذين يتعاملون مع الجيش البريطاني المعسكر على القناة ألا ينفذوا تعهداتهم ، وشرعت عقوبات للذين يخالفون ما أمرت به . وقابل الإنجليز هذه الخطوات بأن استقدموا عمالا من قبرص ومالطة وغيرهما ، وأن جلبوا التموين من أرجاء الإمبراطورية المختلفة ، كما هددوا بقطع الكيروسين والبنزين وغيرهما من مواد الوقود عن القاهرة وعن بلاد القطر كلها . واستمرت المعركة بين مصر وإنجلترا على هذا النحو ، وامتدت إلى ميادين مختلفة . وأقبلت سنة ١٩٥٢ فذهبت أستجم بالفيوم أنا ودسوقي أباطة (باشا) وكرميته الكبرى . وإننا لهنالك إذ علمنا أن الملك فاروق رزق من ناريمان ولي عهد دعاه أحمد فؤاد . واغتنب دسوقي (باشا) واغتنبت كرميته لأن (الملكة) ناريمان كانت صديقة الفتاة وأختها منذ طفولتهن ، ولأن دسوقي (باشا) كان يعطف على والدها المرحوم حسين (بك) فهمى صادق أشد العطف . واقترح دسوقي أباطة (باشا) على أن نبعث للملك بريقة تهنئة ، فترددت وقلت له : لن يرد الملك علينا . قال : هذا محال . فهذه مجاملة منا له وأدبه يوجب عليه أن يرد عليها . قلت : أنا عند رأيي ؛ فإن أبيت إلا أن تفعل فاكذب بريقة واحدة ووقعها باسمينا حتى إذا صدق رأيي ولم يرد الملك كان ذلك ذنبك . وأرسل دسوقي هذه البرقية ، كما أرسل بريقة باسم كرميته إلى (الملكة) ناريمان ، فجاء رد الملكة على الكريمتين وحالت الحفيظة دون رد الملك علينا .

وإنما دعاني إلى الاقتناع بأن الملك لن يرضى بالرد على برقيتنا ما بدا من تشبث الحفيظة بنفسه ضد من يغضب عليه تشبثاً يتجاوز الحياة إلى ما بعدها .

لما عرض على البرلمان قتال اليهود في فلسطين عارض إسماعيل صدقي باشا طلب الحكومة لأسباب عديدة أبداها ، منها عدم استعداد الجيش المصري ، ومنها أن الدول الكبرى التي أيدت إنشاء دولة إسرائيل ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، لن تدع الدول العربية تبلغ من معارضة هذا القرار حد إسقاطه ، ومنها أن مصر أحوج إلى إنفاق الأموال التي تقتضيها هذه الحرب في إصلاح شئونها الداخلية . وغضب الملك على صدقي (باشا) لموقفه ذاك أشد الغضب . وعلى الرغم من أن الرجل عاش بعد ذلك زمناً غير قصير ، ومن

أنه رأس الوزارة المصرية عدة مرات ، كانت وزارته في سنة ١٩٤٦ آخرها ، ومن أنه أدى لمصر خدمات كثيرة منح من أجلها نياشين كبرى ، أحدها نيشان محمد على الذى يجعل لصاحبه الحق يوم يموت أن يشيع في جنازة رسمية وأن يحمل نعشه على عربة مدفع - على الرغم من ذلك كله استمر غضب الملك عليه حتى لقد أمر حين مات بألا يحتفل رسمياً بتشييعه ، وألا يشترك في هذا التشييع من رجال القصر أحد .

وقد تولت الناس الدهشة بل تولاهم الاستياء لهذا التصرف ، فهم يقولون دائماً : اذكروا محاسن موتاكم .

ولم يكن ما حدث مع صدقي (باشا) هو المثل الوحيد من نوعه ، ولكنه أشدها دلالة على أن الملك لا ينسى حفيظه ، ولذلك اقتنعت بأنه لن يرد على بريقة منى أنا ودسوقي (باشا) نهته فيها بمولد ولى عهده ، وكلانا وقع الكتاب الذى أثار حفيظته .

وكيف ينسى ما فعلنا ولم ينس لصدقي (باشا) شجاعته في إبداء رأى دلت الحوادث من بعد على أنه كان حصيفاً ، كما أن صدقي (باشا) كان في الحق جديراً بأن يعامل في موته أكرم معاملة بعد الذى أداه لمصر في مفاوضات سنة ١٩٤٦ من خدمة وطنية جليلة لن ينساها له التاريخ ، وكانت تفيد مصر منها أعظم فائدة وأجلها لو أن مشروع المعاهدة الذى انتهى إليه أقر ونفذ فجلت القوات البريطانية عن مصر بغير قيد ولا شرط منذ سنة ١٩٤٩ .

وعدنا إلى القاهرة ، فإذا الملك يعد وليمة كبيرة في قصر عابدين دعى إليها المصريون والأجانب احتفاء بمولد ولى العهد . وأمر فلم يدع إليها من وقعوا الكتاب الذى اشتركت أنا ودسوقي (باشا) في توقيعه . زرت حافظ (باشا) عفيفي بمنزله في هذه الأثناء ، وتطرق حديثنا إلى موقف الملك منا ، فذكر حافظ (باشا) أنه قضى أكثر من نصف ساعة يحاول عبثاً إقناع الملك بدعوتنا إلى هذه الوليمة التى دعى إليها المصريون والأجانب ، وأنه أشار في حديثه إلى أن الملك قد يضطر يوماً إلى الالتجاء إلينا إذا قصت الظروف بتنحى الوفد عن الحكم ، فمن الخير أن تحسن العلاقة بيننا وبينه ، كما ذكره كذلك بأن والده الملك فؤاد كانت تقع الجفوة بينه وبين بعض الساسة أحياناً فلا يستدعيها ، بل ينتهر الفرصة للإغضاء عنها . وأى فرصة أكرم من مولد ولى العهد يمكن أن يجدها (الملك) فاروق لتناسي ما سلف بينه وبين المعارضة . وكان جواب الملك أن أخرج العريضة من حافظة جيبيه وقال : ولكنهم أهانوني . ومع ذلك أرجوك يا حافظ (باشا) أن تدعنى هذه المرة ، وسأفكر في الإغضاء عما سلف في فرصة أخرى .

كانت العلاقات بين مصر وإنجلترا تزداد في هذه الفترة عنفاً ، وكان الشبان الجامعيون ، والشبان الإخوان المسلمون ، وشباب مديرية الشرقية ، قد ألفوا فرقاً من الفدائيين تعمل على اغتيال من تستطيع اغتيالهم من الجنود الإنجليز . وكانت القيادة البريطانية في قناة السويس تقابل هذه الأعمال بعنف شديد . وقد أعلنت يوماً أنها قررت تدمير قرية « كفر عبده » على مقربة من السويس لأن الإرهابيين يحتمون بهذه القرية ويحاولون نسف محطة المياه القائمة على مقربة منها . وتصدى قواد (باشا) سراج الدين وزير الداخلية لمواجهة هذا الموقف فأمر قوات البوليس الموجودة بالسويس بمقاومة البريطانيين فيما يريدونه . ولم يكن لهذه القوات بالمقاومة قبل ، فأزيل « كفر عبده » . ثم إن الإنجليز أمروا قوة بلوك النظام المصرية المجتمعة في دار المحافظة بالإسماعيلية بالانسحاب منها بحجة أن وجودها يهددهم ، فأمر قواد (باشا) هذه القوة بأن تقاوم إلى النهاية وألا تستسلم لطلب الإنجليز . وكان ذلك في ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ . وقد نزلت قوة بلوك النظام على أمر وزير الداخلية فرفضت التسليم ، فأطلق الإنجليز عليها مدافعهم وقتلوا منها ما يزيد على ثمانين شخصاً قبل أن تدعن وتنسحب . وأذاعت محطة الإذاعة ما حدث ، ونشرت صحف الصباح نبأه ، فاجتمعت قوات بلوك النظام الموجودة بالقاهرة وتجمهرت وسارت إلى جامعة قواد الأول بالجيزة وخطبوا الطلاب معلنين أن البوليس ، ومنه بلوك النظام ، وظيفته حفظ الأمن وليست وظيفته مقاومة الجيوش المسلحة . وانحدرت هذه القوات إلى القاهرة وذهبت إلى مجلس الوزراء محتجة على تصرف وزير الداخلية . وخطب عبد الفتاح حسن (باشا) وزير الشؤون الاجتماعية هذه القوات قائلاً : إن الوزراء مستعدون لتعريض صدورهم لرصاص الإنجليز . واستمرت مظاهرة بلوك النظام فذهبت إلى قصر عابدين تعلن استيائها .

وانتهزت طائفة من المخربين اضطراب النظام فانتشرت في القاهرة توقد النار في متاجرها وفنادقها وملاهيها على نحو لم يعرف تاريخ مصر الحديث له مثالا . وشجعهم على ذلك أن رأوا البوليس متقاعساً عن مقاومتهم أو القبض على أحد منهم . بدءوا جرائمهم بإحراق (كازينو أوبرا) في ميدان الأوبرا ، فلم يتعرض لهم أحد ؛ برغم وجود البوليس على مقربة منهم . ثم امتد نشاطهم المخرب فأحرقوا متجر شيكورييل بشارع قواد ، وفندق شبرد ذا السمعة العالمية ، وانتشروا ها هنا وهناك وفي كل مكان من أرجاء العاصمة حتى بلغوا شارع الهرم يحرقون ويخربون إلى ساعة متأخرة من الليل .

وكان قواد (باشا) سراج الدين في شغل هذا الصباح بأمر خاص هو مشطري عمارة

لنفسه من شخص يدعى عريضة . فلما فرغ من ذلك حوالى الظهر وعرف بما هو حادث من الإحراق والتخريب ، ومن قعود رجال البوليس عن أداء واجبهم بسبب ما أصاب زملاءهم فى الإسماعيلية نتيجة لأوامره ، ذهب إلى القصر يطلب معونة الجيش لكبح جماح الفوضى وإعادة النظام . وكان ضباط الجيش مدعويين يومئذ إلى مأدبة ملكية احتفاء بمولد ولي العهد ، فأمر الملك قائد القوات المسلحة بإنزال الجيش فى شوارع العاصمة . ولم يلبث البغاة حين رأوا قوات الجيش تحتل الميادين أن اختفوا فجأة فلم يبق لهم من أثر .

وزارة تنهى تصرفاتها إلى هذه الكارثة الفادحة لا يمكن أن تبقى فى مناصبها ، ولذلك أقيلت . ولكن من ذا يحل محلها ؟ أهى أحزاب المعارضة وزعمائها هم الذين قدموا الكتاب الذى اعتبره الملك مهيناً له ؟ ! كلا ! . بل عهد إلى على ماهر (باشا) بتأليف الوزارة وطلب إليه أن يدعونا للاشتراك معه أفراداً معينين بالاسم ، لا أحزاباً ولا ممثلين لأحزاب . وكان المتسبون إلى الأحزاب ، والذين أريد اشتراكهم فى الوزارة بأشخاصهم لا يزيد عددهم عن خمسة أوستة ، فى وزارة أريد أن تشتمل على ستة عشر إلى عشرين وزيراً .

وتداولت الرأى مع دسوقي (باشا) أباطة ثم مع إبراهيم (باشا) عبد الهادى وأحمد خشبة (باشا) ، واتهينا إلى أن الخير فى ألا نلبي الدعوة . وخاطبني حافظ عفيفى (باشا) تليفونياً يطلب إلى أن أسهل مأمورية على (باشا) ماهر ، ويذكر أنه قضى يومين حتى أقنع الملك بتأليف وزارة مستقلة . قلت : ما دام الأمر كذلك فلتكن الوزارة مستقلة بالفعل ، فإذا احتاج الأمر إلى معاونتنا إياها من بعد ، واقتنعنا بضرورة ذلك سهل التكليف القانوني لهذا الوضع .

وكان على (باشا) ماهر فيما ظهر لى من حديثه ميالاً لإشراك الأحزاب المعارضة معه ؛ بل لقد قال لى : من ذا تمثل الوزارة المستقلة ؟ . . لكنه ألف وزارة مستقلة حين رأى أن اشتراك الأحزاب فيها غير مقبول ، وتقدم بها إلى البرلمان .

لم يطل عمر هذه الوزارة غير خمسة أسابيع . فقد ظن على (باشا) ماهر أنه يستطيع أن يجمع حوله الأحزاب كلها قبل أن يحدد التحقيق المسئوليات فى حريق القاهرة ، وقبل أن يحل مجلس النواب ، مكتفياً باقتناعه هو بأن فى اجتماع الأحزاب حوله خيراً لمصر كبيراً ، متناسياً أن بينها من أسباب الخصومة والتنازع ما يجب التغلب عليه بادئ الأمر . وكان أول ما صنعه فى سبيل ما ظن أنه يجمع به الكلمة أن تقدم إلى البرلمان مثنياً على « سلفه العظيم مصطفى النحاس (باشا) » ، معلناً أنه سيسير على خطته ونهجه . فم إذن كانت إقالة

النحاس (باشا) ؟ ! . . . واغتبط الوفد بما سمع من ذلك ، وأعلن تأييده لعلى ماهر (باشا) فى حدود هذه السياسة .

وأراد على (باشا) أن يظهر شيئاً من الاستقلال عن القصر . كنت عنده يوماً وسمعتة يجيب على دقة تليفون ، وفهمت من جوابه أنه كان يخاطب القصر ، وأغلب الظن أن يكون المتكلم رئيس الديوان ، وكان مما أجاب به على (باشا) ماهر وسمعتة أنا قوله : لا لا . إذا كان الأمر كذلك فابحثوا عن غيرى . ! وبعد ثلاثة أسابيع من تأليف الوزارة بدأت الأحاديث تجري بأن القصر غير راض عن سياستها . وسألت يوماً : أفى النية تعديلها ؟ قيل لى : كلا . بل تغييرها .

وفى اليوم الأخير من شهر فبراير طلب على (باشا) ماهر مقابلة الملك ، فلم يجب طبه ، بل قيل له : إن كان لديك ما تريد أن تقوله فرئيس الديوان عندك . فذهب الرجل إلى القصر يحمل استقالة الوزارة . وقبلت هذه الاستقالة فور تقديمها .

وعهد الملك إلى نجيب (باشا) الهلالى فى تأليف الوزارة فألفها مستقلة كذلك . وكان نجيب (باشا) وفدياً ثم اختلف مع الوفد وأبى الاشتراك مع النحاس (باشا) فى وزارته الأخيرة . لذلك كان برنامجه صريحاً فى الطعن على الوفد وسياسته ، وفى ضرورة حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة . وقد زرتة غداة وزارته مهتئاً وأبدت له استعدادى لمعاونته بالرأى ، فكان جوابه أنه سيشاورنى فى خطة العمل بعد أن يخف ضغط المهثين . وانقضت الأسابيع بعد ذلك ولم يتصل بى ولا بأحد من رجال الأحزاب ، لأن الملك أظهر عدم رضاه عن هذا الاتصال .

وكان التفاهم بين الهلالى (باشا) وبين القصر يبدو كلما توالى الأيام صريحاً قوياً . وكان لهذا التفاهم أثره بطبيعة الحال فى إعراضه عنا وعدم اتصاله بنا . وانقضى شهر وتبعه شهر آخر والوزارة تجري على سياسة غير مفهومة لنا ، ولا تعنى بالتفاهم معنا . وانتهى ذلك بطبيعة الحال إلى تخلينا عن تأييدها وإن لم تنتقل لمعارضتها معارضة مكشوفة . وتنصف الشهر الثالث منذ تأليف الوزارة وهى تبدو مكثفة بتأييد القصر لها ورضا الملك عنها . وفى النصف الأخير من ذلك الشهر الثالث جمعت المصادفة بينى وبين الدكتور حافظ عفيفى (باشا) رئيس الديوان فى « كلوب محمد على » فأخذ يسألنى عن السبب فى موقفنا غير الودى من الوزارة وفى امتناعنا عن إسداء المشورة لها . قلت : لأن رئيسها لم يخاطبنا من يوم تأليفها ، بل وقف منا موقف المتجاهل وجودنا . وانتهى رئيس الديوان إلى اجتماعى أنا وإبراهيم (باشا) عبد الهادى

برئيس الوزارة في بيت حافظ (باشا) بعد أيام قليلة من هذا الحديث . على أن اجتماعنا هذا كان قليل الثمرة . واجتمعنا في دار رئيس الديوان مرة أخرى أسفرت عن النتيجة التي أسفر عنها اجتماعنا الأول .

وفي الأيام الأخيرة من شهر يونيو بعث نجيب (باشا) الهلالي من أخبرني أنه يريد أن يراني بالإسكندرية . وذهبت إليه يوم الخميس ٢٦ يونيو فتحدث إلى في شئون شتي كان أهمها أن لديه معلومات وثيقة عن أن كريم ثابت (باشا) وأحمد عبود (باشا) وأنطون بوللي سكرتير الشؤون الخصوصية للملك اجتمعوا بباريس ، وأن مليوناً من الجنهيات أو من الفرنكات السويسرية دفع من جانب عبود (باشا) للتخلص من الوزارة . ورجوت لرئيس الوزارة أن يتغلب على هذه المؤامرة التي يحدثني عنها ، وعدت إلى القاهرة في اليوم نفسه .

بعد أربع وعشرين ساعة من عودتي إلى القاهرة انتشر النبأ بأن الهلالي (باشا) يستقيل . وتأكد هذا النبأ ضحى السبت ٢٨ يونيو . وفي مساء ذلك اليوم عهد الملك إلى حسين سري (باشا) بتأليف الوزارة . وعجبت لهذا النبأ لما أعلمه من أن الثقة مفقودة بين رئيس الديوان وبين سري (باشا) ، ولأن الملك لم يكن يطمئن إلى سري (باشا) منذ زمن غير قليل .

وأخذ سري (باشا) صباح الغد يستدعى من يعاونونه في الوزارة . وفي الساعات الأولى من المساء علمت أنه لم يتمكن من تأليف الوزارة ، وأن الملك عهد إلى بهي الدين بركات (باشا) في تأليفها ، وطلب رئيس الديوان إلى بهي الدين (باشا) أن يذهب إلى الإسكندرية لهذا الغرض . لكن المهتمين بالأنباء عرفوا في ساعة متأخرة من الليل ، وعرف الجمهور في الصباح ، أن المراسيم صدرت بتأليف وزارة حسين سري (باشا) ، وبأن كريم ثابت (باشا) وزير دولة فيها .

كان الخاصة يهيمسون في الأشهر الأخيرة باتجاهات لبعض ضباط الجيش ليس يسمها الولاء الخالص للملك . ولم يدر بخاطر أحد مع ذلك أن يكون لهذه الاتجاهات أثر تخشى مغبته . فقد أغدق الملك على الجيش من العطف ومن الميزانية ما جعل الناس يظنون بأن الجيش حصن الملك المكين . أما هؤلاء الضباط الذين تغيروا على سنة الولاء ، ودعوا أنفسهم الضباط الأحرار ، فأخذوا يوزعون الفينة بعد الفينة منشورات سرية يشيرون فيها إلى حرب فلسطين وإلى الأسلحة والدخائر الفاسدة التي كانت ترسل إلى المقاتلين هناك ، وإلى الفساد الذي استشرى في الجيش كما استشرى في غير الجيش من مرافق الدولة وهيئاتها ونظامها . وتزايد

الهمس ولم يزد مع ذلك عن أنه الهمس حتى لفتت الأنظار ظاهرة كان لها في نظر هؤلاء الخاصة مغزاها .

ذلك ما حدث في نادى الضباط . ويقع هذا النادى بحى الزمالك في دار ذات حدائق كانت من قبل سكناً خاصاً للسردار الإنجليزي للجيش المصرى . فلما أعلنت مصر استقلالها في سنة ١٩٢٢ ، ثم قتل السير لى ستاك سردار الجيش المصرى في أواخر سنة ١٩٢٤ ، بقيت هذه الدار خالية حتى أمر الملك بوصفه القائد الأعلى للجيش ، أن تكون نادياً للضباط . وكان للنادى مجلس إدارة ورئيس ينتخبهم الضباط من بينهم . وكان المفهوم أن الانتخابات مظهر فقط ، وأن الأوامر كانت تصدر من القصر بأسماء الأعضاء وأسم الرئيس فلا يناقشها أحد ، ولا يخالفها حين الانتخاب أحد ، لأنها أوامر القائد الأعلى ، ومخالفة القائد الأعلى لا تجوز في حكم العسكرية .

وقد اختص الملك هذا النادى بالكثير من عنايته ورعايته ، وكان يزوره بين حين وحين ، ويتحدث إلى الضباط وإلى من يحضر من زوجاتهم فيه حديثاً تشوبه المودة ، بل كان لا يأتى أن يمزج مع الضباط ويسألهم عن آخر نكتة وإن أباهما مألوف الأدب والذوق ، فإذا ذكرت أمامه فقهقه ضاحكاً منها ، وأظهر اغتباطه بها وبقاتلها .

واختص الملك اللواء محمد حيدر (باشا) بعطفه الخاص في السنوات الأخيرة . وكان حيدر (باشا) مديراً لمصلحة السجون التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية ، ثم رقى سنة ١٩٤٤ وكيل وزارة للسجون ، ثم عين وزيراً للحربية في وزارة النقراشى ونقلت مصلحة السجون معه من وزارة الشؤون الاجتماعية إلى وزارة الحربية . وقال بعضهم إن السبب في هذا النقل الذى لا مسوغ له أن حيدر (باشا) كان يأمر بتشغيل المسجونين مجاناً في مزارع الملك وأعماله الخاصة . وعين حيدر (باشا) كذلك ياوراً خاصاً للملك ، وجمع بين هذا المنصب الشرفى ومنصب الوزير .

وكان حيدر (باشا) ينتخب في كل عام رئيساً لنادى الضباط بأمر الملك . فلما اشتد ساعد الضباط الأحرار فكروا في تغيير إدارة النادى وفي إسناد رياسته إلى رجل منهم . وتم لهم ما أرادوا وانتخب اللواء محمد نجيب (بك) رئيساً للنادى .

ماذا يعمل الملك إزاء هذه المخالفة الصارخة لأوامره الصريحة ؟ أيدعها تمر حتى تسكن العاصفة ثم يجد للموقف حلاً ؟ كلا ؛ بل اعتبر ما حدث تحدياً له تحجب مقاومته . فأصدر أمره بوصفه القائد الأعلى فألغيت هذه الانتخابات فكان إلغاؤها ظاهرة أشهدت

الناس جميعاً على أن الجيش منقسم في ولائه للملك ، وأن هؤلاء الضباط الأحرار أصبح لهم من النفوذ بين زملائهم ما يجب أن يحسب حسابه . أليس الجيش هو السند الذى يعتمد الملك عليه لتوطيد ما يسعى إليه من دعم سلطانه المطلق ؟ أولا يحسب الساسة جميعاً حساب الجيش ويحشون نتائج انتفاضه ، وما قد يجر إليه هذا الانتفاض ، إن حدث ، من تدخل الإنجليز لإعادة نفوذهم ، بل لإعادة قواتهم إلى القاهرة وإلى الأراضى المصرية كلها ؟ ولاحظ الأجانب انقسام الجيش في ولائه للملك أكثر مما لاحظته المصريون وقدروا لنتائجه .

روى لى الأستاذ محمود عزمى أنه تحدث وهو في أمريكا في شتاء ١٩٥١ - ١٩٥٢ ، إلى سياسى أمريكى ، وأن الحديث تطرق إلى اعتماد الولايات المتحدة على الملك في تنفيذ سياستها في مصر والشرق الأوسط ، وأن هذا السياسى الأمريكى عاد إلى الأستاذ محمود عزمى بعد أسبوعين أو نحوهما وقال له : إني أحمل إليك نبأ هاماً . لقد عدلت وزارة الخارجية الأمريكية عن سياسة الاعتماد على الملوك في الشرق الأوسط . ولم يذكر لى الأستاذ عزمى أكثر من هذه العبارة في هذا الصدد ، وإن رتب عليها ما رتب من استنتاج .

وظلت المعركة الخفية قائمة بين الضباط الأحرار والقصر ، وازداد حديث الناس عنها بعد انتخابات نادى الضباط وإغائتها . وقيل فيما بعد إن حيدر (باشا) نبه الملك إلى ضرورة العمل لتلافيا فلم يأبه لتنبيهه .

وبدأ سرى (باشا) بعد أسبوعين من تأليف وزارته يشعر بهذه الخطورة وبنبه الملك إليها . وبعد ثلاثة أسابيع اقترح على الملك أن يعين اللواء محمد (بك) نجيب وزيراً للحربية ، واعتبر ذلك علاجاً للحالة يتلافى به تفاقم الخطر مؤقتاً حتى يستطيع معالجته . لكن الملك رأى في اقتراح رئيس وزارته ضعفاً يغرى هؤلاء الضباط الأحرار بالمغالاة في نزعتهم فلم يقبل اقتراحه تعيين اللواء نجيب (بك) وزيراً للحربية . عند ذلك قدم سرى (باشا) استقالته وأصر عليها برغم تعيير الملك إياه بأن فراره بالاستقالة حين لا يليق برئيس وزارة .

وعرف الضباط الأحرار ما حدث فأيقنوا أن الموقف بينهم وبين الملك أصبح حاسماً ، وأنه إن ظفر بهم حوكموا بتهمة الخيانة لا ريب ، هذا إذا لم يُغتالوا بليل ويقضى على حياتهم ثم لا يعرف أحد مصيرهم . لذلك لم يلبثوا حين قدم سرى (باشا) استقالته أن اجتمعوا وأن قرروا انتزاع الموقف من يد الملك ليأخذوه بيدهم . فالمسألة الآن بالنسبة لهم مسألة حياة

أو موت . وخير أن يموتوا كراماً في معركة إذا هم لم ينتصروا . فإن انتصروا آل الأمر إليهم وأنقلوا رؤوسهم .

أما الملك فعهد بتأليف وزارة جديدة إلى نجيب الهلالي (باشا) . وأقترح الهلالي (باشا) ما اقترحه سرى (باشا) من تعيين اللواء محمد نجيب (بك) وزيراً للحربية . لكن الملك استدعى إسماعيل (بك) شيرين ، زوج أخته (الأميرة) فوزية ليكون وزيراً للحربية . ولم يعلم الهلالي (باشا) بما اعتزمه الملك إلا حين رأى إسماعيل (بك) شيرين في القصر في الموعد المعين لحلف الوزراء اليمين بين يدي الملك . ولم يجد الهلالي (باشا) في نفسه القوة ليرفض تأليف الوزارة لأن اقتراحه الخاص بوزير الحربية رفض . وتألفت الوزارة كما أراد الملك أن تتألف .

لم أكن بمصر حين حدثت هذه التطورات السريعة الأخيرة . فقد سافرت أصطاف بلبنان يوم ٢٠ يوليو ونزلت برمانا . وفي ٢٢ يوليو سمعت إذاعة الراديو تعلن استقالة سرى (باشا) وعهد الملك إلى الهلالي (باشا) بتأليف الوزارة الجديدة . وعجبت لما حدث برغم عهدي الطويل بما يقع في مصر من عجائب . وخرجت صبح الثالث والعشرين من يوليو للرياضة ، فلما عدت لموعد الغداء رأيت فتاة لبنانية تقيم بالفندق الذي نقيم به وتنزل كل صباح إلى بيروت لعملها في أحد البنوك ، وألفيتها تقول إنها سمعت في الإذاعة أن الجيش المصري وضع يده على أداة الحكم ، وأن وزارة الهلالي (باشا) قدمت استقالتها ، وأن الملك عهد إلى علي (باشا) ماهر بتأليف وزارة جديدة نزولاً على إرادة الجيش . وسرعان ما أكدت لي إذاعة القاهرة التي سمعتها بالفندق بعد تناول العشاء هذا النبأ . وصعدت إلى غرفتي لغفوة الظهرية فإذا النوم يحفو حفي ويذرني مفكراً فيما حدث وفي واجبي إزاءه .

ولقد عدت إلى التفكير في هذه الأحداث بعد ذلك غير مرة . وتحديث في مقدماتها وأسبابها مع غير واحد من أصدقائي وزملائي . على أنني كنت في الساعات التي تلت ورود هذا النبأ إلى لبنان أكثر اشتغالاً بما يجب على إزاء هذا الانقلاب المفاجئ . لقد كنت معتماً الإقامة بمصنئ شهرين أستجم في أثنائهما لأواجه أحداث العام المقبل ، وهاهي ذى الأحداث تسبق كل ما توقعت . أتراني أعود إلى مصر لأكون على مقربة من مسرحها ؟ وما فائدة عودتي وقد ألفت علي (باشا) ماهر الوزارة فرضى الجيش ونزل الملك على الحكم ؟ لكن اللواء محمد نجيب (بك) أعلن نفسه قائداً عاماً للقوات المسلحة ، فلم يسع الملك إلا أن

يعزل حيدر (باشا) من هذا المنصب وأن يقر تعيين اللواء نجيب (بك) وأن ينعم عليه برتبة الفرقة . الجيش إذن أصبح صاحب السلطان ، أما والأمر كذلك فلن يغير رجوعي إلى مصر ما هو حادث ، ولن أستطيع ولن يستطيع الأحرار الدستوريون شيئاً . وحفوت فراشي وعدت أسمع إذاعات القاهرة وبينها نشرة الجيش يطمئن بها الناس ويدعوهم إلى الهدوء والسكينة وينذر بها من يحاولون الصيد في الماء العكر ، ويطمئن الأجانب بنوع خاص على أرواحهم وأموالهم .

وانقضى الليل وأنا في تردد . فلما أصبحت وصلني قبيل الظهر برقية من الإسكندرية بتوقيع دسوقي أباطة (باشا) يطلب فيها باسم الأحرار الدستوريين عودتي إليهم للتشاور في الموقف . وأزالت هذه البرقية ترددي فحجزت مكاناً على الطائرة وبلغت الإسكندرية والتقيت بدسوقي (باشا) وبسائر إخواني هناك . وفي الغد قابلت علي (باشا) ماهر وفهمت منه أنه لا يعرف إلى أي مدى تقف مطالب الجيش . فقد طلبوا إلى الملك أن يعزل كثيرين من رجال حاشيته وفي مقدمتهم كريم (باشا) ثابت الذي ثار استجواب مجلس الشيوخ في سنة ١٩٥٠ حول اسمه فكانت النتيجة أن عزل الملك رئيس الشيوخ من رياسته ، وأن أسقطت عضوية تسعة عشر من أعضاء المجلس بينهم رجال ذوو قدر ومكانة . وقد حاول الملك الماطلة ثم عزل رجال حاشيته وعزل كريم ثابت نزولاً على إرادة الجيش حين رأى الماطلة غير مجدية نفعاً .

وطلب إلى أحمد (باشا) عبد الغفار تليفونياً صباح ٢٦ يوليو أن أحضر اجتماعاً بمنزله حضره لطفى (باشا) السيد ، وإبراهيم (باشا) عبد الهادي ، وأحمد (باشا) خشبة وعبد السلام (باشا) الشاذلي ، وطفه (باشا) السباعي ، ومحمود (بك) محمد محمود ، فلما لقيتهم هناك سألتني رأيي في زيارة اللواء نجيب (بك) بمعسكر مصطفى (باشا) بالإسكندرية تأييداً لحركة الجيش ، فوافقت ودعوت دسوقي أباطة (باشا) وأحمد علي علوبة (باشا) فانضما إلينا وذهبنا جميعاً إلى المعسكر وقابلنا اللواء نجيب (بك) . وتكلم لطفى (باشا) السيد باسمنا جميعاً معرباً عن تأييدنا حركة الجيش ، ورد نجيب (بك) بأن الجيش إنما ينفذ السياسة التي نادينا بها خلال الستين الأخيرين وأنه معتبط بتأييدنا له .

وخرجنا من المعسكر فعلمنا أن اللواء نجيب (بك) إنما جاء من القاهرة إلى الإسكندرية تصحبه الطائرات التي ملأت جو الإسكندرية أزيزاً مزعجاً منذ الصباح الباكر لدعوة الملك إلى التنازل عن العرش لولي عهده الطفل أحمد فؤاد أولخلعه إن هو لم يقبل التنازل .

والخطاب الذى بعث به اللواء نجيب إلى الملك يدعوه فيه إلى التنازل عن العرش لولده ، وإلى مغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه - يوم ٢٦ يوليو - والأمر الملكى بالتنازل عن العرش ، وثيقتان تاريخيتان جديرتان بإثباتهما هنا .

أما الوثيقة الأولى فتجرى بالنص الآتى :

« من الفريق أركان الحرب محمد نجيب - باسم ضباط الجيش ورجاله ، إلى جلالة الملك فاروق الأول

« إنه نظراً لما لاقتة البلاد فى العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعشكم بالدستور وامتهانكم لإرادة الشعب حتى أصبح كل فرد من أفرادها لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته .

« ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم فى هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون فى ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير .

« ولقد تجلت آية ذلك فى حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة فى العدالة وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى فأثرى من أثرى ، وفجر من فجر ، وكيف لا والناس على دين ملوكهم .

« لذلك ، قد فوضنى الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتم التنازل عن العرش لسمو ولي عهدكم الأمير أحمد فؤاد على أن يتم ذلك فى موعد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم (السبت الموافق ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٢ والرابع من ذى القعدة سنة ١٣٧١) ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه . والجيش يحمل جلالتم كل ما يترتب على عدم التزول على رغبة الشعب من نتائج .

توقيع

محمد نجيب

فريق أركان حرب

الإسكندرية فى يوم السبت

٤ من ذى القعدة ١٣٧١ هـ (٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ ميلادية)

وأما الأمر الملكي بالتنازل عن العرش فنصه ما يأتى :

« نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

لما كنا نطلب الخير دائماً لأمتنا ، ونبتغى سعادتها ورفقها ، ولما كنا نرغب رغبة أكيدة فى تجنب البلاد المضاعف التى تواجهها فى هذه الظروف الدقيقة ، ونزولاً على إرادة الشعب :

قررنا النزول عن العرش لولى عهدنا الأمير أحمد فؤاد ، وأصدرنا أمراً بهذا إلى حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه .

صدر بقصر رأس التين فى ٤ من ذى القعدة سنة ١٣٧١ « فاروق »

(٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢)

ترى ؛ ألم يدر بخاطر فاروق أن يقاوم الجيش ويرفض التنازل عن العرش ؟ إن له لحرساً ملكياً مسلحاً بخير من تسليح الجيش يستطيع المقاومة . فهل حاول هذا الحرس المقاومة بالفعل صبح ذلك اليوم السادس والعشرين من يوليو ؟ قيل إنه تبودلت بينه وبين الجيش الذى حاصر قصر رأس التين طلقات نارية . لكنها لم تزد على أن كانت طلقات فردية قليلة لا يقاس إلى ما يحدث بين قريتين صغيرتين من قرى الصعيد يقع بينهما نزاع على أمر ما ، فيأخذ رجال كل من القريتين سلاحهم ويلتقيان . ولم يذكر أحد فيما سمعت من الأحاديث التى رويت عن هذه الساعات الحاسمة من حياة فاروق أنه فكر فى النزول بنفسه إلى الحرس وفى قيادة معركة ينتصر فيها أو ينهزم ، بل كل ما قيل إنه هدد بأن يصدر أمره إلى الحرس أن يقاوم ، فلما قيل له إن ذلك معناه أنه يعرض حريته بل حياته للخطر أذعن وقبل التنازل عن العرش .

وكان موقفه هذا منطقياً متسقاً مع تصرفاته منذ بدأت حركة الجيش فى القاهرة فجر الثالث والعشرين من يوليو ، بل من قبل أن تبدأ هذه الحركة بزمن غير قليل . لقد بدأت اتجاهات الضباط الأحرار فأبدى من عدم الاكتراف لها ما يكاد يبلغ حد الاستهتار . فلما عرضت عليه معالجتها بتعيين اللواء نجيب (بك) وزيراً للحربية رفض تعيينه ولم يفكر مع ذلك فى أن يتخذ أى احتياط لما عساه يترتب على هذا الرفض . فلما استقال سرى (باشا) وتألقت وزارة الهلالى (باشا) على النحو الذى أسلفنا كان الأمر بين الملك والضباط الأحرار قد بلغ مبلغاً يقتضى بعد النظر وسلامة التقدير توقع نتائجه . فلما بدأت حركة الجيش

بالقاهرة واعتقل القائمون بها رؤساءهم وزملاءهم في الجيش ممن لم يكونوا محل ثقتهم ووضعوا أيديهم على دار الإذاعة ، وأعلنوا أن الأمر أصبح بيدهم ، لم يفكر الملك ولم تفكر وزارة الهلال (باشا) في اتخاذ إجراء حاسم لمواجهة ما حدث ، بل سافر مرتضى المراغى (باشا) وزير الداخلية ، والذي كان وزيراً للحربية في وزارة الهلال (باشا) الأولى ، وطلب إلى اللواء نجيب (بك) أن يحضر إليه ، فأبى وطلب إلى الوزير أن يحضر هو إليه في ثكناته ، أى في المقر الجديد للسلطان والحكم . وقدر الوزير أنه إذا ذهب أضاع هيئة الوزارة ، وأنه قد يعتقل كما اعتقل الضباط غير المشتركين في الحركة ، ففر عائداً إلى الإسكندرية ناجياً بنفسه . وطلب الجيش إلى الملك إسناد الوزارة إلى على ماهر (باشا) ، فاستقالت وزارة الهلال (باشا) بعد ساعات من تأليفها وألف على ماهر (باشا) وزارته . بذلك أصبح السلطان المدنى والسلطان العسكرى بيد الضباط المنتقذين على الملك ، ولم يبق إلا حاشيته وحرسه . وطلب هؤلاء الضباط عزل المقربين إلى الملك من رجال الحاشية فعزلهم . وفي الصباح الباكر من ٢٦ يوليو زحفت فرق الجيش الموالية للضباط الأحرار إلى الإسكندرية وحاصرت قصر رأس التين ، وقام سلاح الطيران بمناورات مزعجة هدت ما كان باقياً من أعصاب الملك ، فكان طبيعياً ألا يفكر في مقاومة الحرس للجيش ، وأن يسلم بالتنازل عن العرش لولده .

كانت المناورة التي قام بها سلاح الطيران تعزيزاً للجيش الزاحف لحصار القصر مزعجة بالفعل . استيقظت بالإسكندرية صباح السادس والعشرين من يوليو فإذا بى أسمع أزيز الطائرات الحربية المزعج يملأ جو الثغر وينذر بحادث جلل . وذكرت إذ ذاك كيف كان سلاح الطيران الملكى موضع العناية الفائقة من فاروق ، ظناً منه أنه بهذا السلاح وبسائر أسلحة الجيش يستطيع أن يجعل يده على الشعب المصرى العليا ، ناسياً أنه : « ما من يد إلا يد الله فوقها » . واستمر الأزيز المزعج يملأ جو الإسكندرية زمناً غير قصير . وفي هذه الأثناء كانت قوات « السوارى » بمصطفى باشا ودباباتها تحاصر القصر ، وفيه زوجة فاروق الشابة وبناته الثلاث وابنه الطفل يحيطون به . أتراه في موقفه ذاك ، وقد سمع من أزيز الطائرات المزعج ما سمعت ، وعرف من تحركات الجيش وحصاره القصر ما لم أعرف ، يفكر في أمر الحرس بالمقاومة ويأمن أن يطيع الحرس أمره ؟ وهل تراه يفكر في أن ينزل إلى الحرس يحرضهم ويتقدمهم ويترك وراءه هاتيك النسوة وهذا الطفل ويعرض نفسه للموت . ذلك ما لم يتسق ومنطقه وتصرفاته في الأيام الثلاثة التي سبقت هذا اليوم

التاريخي الحاسم . ولذلك ألقى بكل سلاح واستسلم وتنازل عن العرش .
 ولم تكن تصرفاته في هذه الأيام الثلاثة هي وحدها التي أدت إلى هذه النتيجة . فلو أن
 الجيش شعر بأن للملك في الشعب سنداً قوياً ، وأن إكراهه على التنازل عن العرش يقابل
 بموجة من الاستياء ، لتردد الضباط الأحرار قبل أن يقدموا على ما أقدموا عليه . لكن الملك
 خاضع ما سوى الوفد من الأحزاب على أثر الاستجواب الخاص بكريم ثابت والأسلحة
 الفاسدة خصومة ضاعفها في نفسه هذا الكتاب الذي بعثوا به إليه في أكتوبر سنة ١٩٥٠ ،
 والذي أثبتنا نصه في هذا الفصل ؛ وقد أصر الملك على هذه الخصومة إلى النهاية . ثم إنه
 أقال الوزارة الوفدية على أثر حريق القاهرة في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ . ومن يومئذ إلى أن
 حدثت حركة الجيش عين وزارة على ماهر (باشا) ثم اضطرها للاستقالة ، وعين وزارة
 نجيب الهلالي (باشا) فاستقالت حين علمت أن حاشيته تعمل على خروجها من الحكم ،
 ثم عين وزارة حسين سرى (باشا) ، وهو يعلم ، وسرى (باشا) يعلم أن التعاون بين الملك
 وأية وزارة أمر غير ميسور ، لأن الملك يريد أن يستأثر بالأمر ولا يدع للوزارة من حرية
 التصرف شيئاً . بذلك فقد الملك تأييد الشعب بكل طوائفه وأحزابه ، وبذلك شعر المحيطون
 به ، وشعر الحرس الملكي نفسه ، بالفراغ الذي ضرب نطاقه حول الملك وعزله عن الشعب
 عزلاً تاماً .

ربما غاب عن تصور الملك ما يؤدي إليه هذا الفراغ ، اقتناعاً منه بأن ما أفاءه على
 الجيش من عطف ومن رتب وترقيات يكفي ليكفل له البقاء على عرشه . لكن العجيب أن
 يغيب أثر هذا الفراغ عن رجال الحاشية وعن بطانة الملك وخاصته . فليس عسيراً أن يدرك
 مشغل بالشئون العامة أن الأنصار الذين يكسبهم بالمال والمنافع لا يقامرون بحياتهم ، بل
 لا يقامرون بمنافعهم ، إذا رأوا خطراً يهدد الحياة أو المنافع . وقد رأى فاروق بنفسه كيف
 انفضت فرق القمصان الزرقاء عن الوفد لأول ما زالت حكومته . فأما الأنصار المستعدون
 للتضحية فهم أولئك الذين ينصرونك إيماناً بفكرة واقتناعاً بأنك تمثل هذه الفكرة لذاتها ،
 لا لمغرم تجره من ورائها . أما وقد غاب ذلك كله عن فاروق وحاشيته وخاصته ، فقد كان
 طبيعياً أن تجري الأمور كما جرت ، وأن يوقع فاروق وثيقة التنازل عن العرش حين رأى أن
 عدم توقيعها يعرضه لما هو شر من التنازل عن العرش .

هذا هو التفسير المنطقي لموقف فاروق في تلك الأيام الثلاثة الأخيرة ، ولموقفه يوم
 ٢٦ يوليو حين أريد على التنازل عن عرشه ، كما يشهد به سياق الحوادث . صحيح أن

قوماً يذكرون ما كان يقوله فاروق في بعض سهراته من أنه لن يبقى من الملوك عما قليل إلا ملك إنجلترا وملوك ورق اللعب الأربعة ، ويرتبون على ذلك أنه كان يقدر المصير الذي آل إليه ، ولذلك صرف كل همه في السنوات الست الأخيرة إلى جمع المال وإلى إيداع الملايين في بنك إيطاليا وسويسرا وغيرهما من بلاد أوروبا وأمريكا احتياطاً لهذا اليوم الذي صار إليه ، ثم يؤيدون رأيهم بقبول فاروق التنازل عن العرش من غير مقاومة . ولو أن هذا الرأي كان صحيحاً لما لجأ فاروق إلى مخاصمة الأحزاب المصرية والساسة المصريين والشعب المصري ، ولم يكن أحد منهم يقام نزعاته في جمع المال مقاومة تذكر . ولو أنه فعل لطلال عهده على العرش أكثر مما طال ، ولجمع من المال أكثر مما جمع ، ثم لنزل عن العرش تاركاً وراءه من يذكره بالخير . ولقد جمع والده الملك قواد من المال مثل ما جمع هو ، وترك وراءه يوم مات من يذكر له أعمالاً طيبة قام بها لخير البلاد ، برغم نزعته إلى جمع أكبر قسط من السلطان في يده .

ويقال إن فاروقاً سلم في أقرب المقربين إليه من رجال حاشيته حين طلب إليه عزله لأنه كان مستعداً للتسليم بكل شيء مقابل بقاءه على العرش يملك ولا يحكم . وما أظنه فكر في هذا وهو في غمرة الأيام الثلاثة الأخيرة من ملكه .

وقع فاروق وثيقة التنازل عن العرش ظهر يوم السبت السادس والعشرين من شهر يوليو سنة ١٩٥٢ ، وبقي أن يرحل عن البلاد في الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم . وقد خيره على ماهر (باشا) أن يسافر على طائرة أو على باخرة يختارها ، فطلب أن يسافر على البخت الملكي (المحروسة) ، وطلب أن يصحبه في سفره أفراد عينتهم من رجال حاشيته ، فقبل الجيش سفره على (المحروسة) ولكنه لم يقبل أن يسافر معه أحد أياً كان من الحاشية . فلما كانت الساعة السادسة إلا دقائق ذهب إلى الرصيف الملكي ومعه بناته الثلاث من (الملكة) فريدة ، ومعه (الملكة) ناريمان وابنها الطفل (الملك) أحمد قواد ومربيته . وهناك وافاه على (باشا) ماهر ومستر جفرسون كافرئ سفير الولايات المتحدة الأمريكية في مصر . فلما كانت الساعة السادسة تماماً وافاه اللواء محمد نجيب (بك) ومعه بعض الضباط الأحرار يودعونه . وفي هذه اللحظة الأخيرة من ملك تولى فاروق فيه السلطة الدستورية خمسة عشر عاماً إلا ثلاثة أيام صافح فاروق نجيباً وقال له : وفقكم الله في مهمتكم الصعبة . وأقلعت (المحروسة) تقل فاروقاً ميممة إيطاليا كما يعمها جدُّ له من قبل هو إسماعيل ، بعد ستة عشر عاماً حكم فيها مصر حكماً مطلقاً .

وبذلك انتقلت مصر من عهد إلى عهد .

الفهرست

صفحة

تقديم

تقدم مصر العظيم في السنين الثلاثين الأخيرة - اختلاف الجزء الثاني عن الجزء الأول من المذكرات - انتقال مصر إلى عهد المعاهدتين ، وإلى عهد فاروق - الحرب العالمية الثانية - انتقال من الصحافة إلى الوزارة - ثم إلى رئاسة الشيوخ - اختلاف نظرة الصحفي عن نظرة المسئول عن الحكم - الحدود الدستورية - إقالة الوزارة وحل مجلس النواب يجعلان الملك لا الأمة مصدر السلطات - متاعب الوزير - الفصل الأخير كيف كتب - الأمانة ليست ثقة بالنفس - الأحكام العرفية في مصر - الاعتبار بما حدث غرض هذه المذكرات ٥

الفصل الأول - فترة انتقال

النحاس (باشا) يعيد تأليف الوزارة - مشكلتان في تأليفها - زيارة وفد الصحافة المصرية إنجلترا - اضطراب الحالة السياسية في مصر - الرأي العام وأثره في سياسة البلاد - المظاهرات ضد المعارضة - ترزع مركز الوزارة - الخلاف الدستوري بين القصر والوزارة - سير رونالد ستورس والإنجليز والوزارة - الهيئة الوفدية تؤيد النحاس (باشا) ضد الدكتور أحمد ماهر - مظاهرة كبرى لاقتحام منزل محمد محمود (باشا) - محمد محمود (باشا) وعلاقته بالقصر - اشتداد الخلاف بين القصر والوزارة - إقالة النحاس (باشا) ودعوة محمد محمود (باشا) لتأليف الوزارة . . . ٢٧

الفصل الثاني - وزارة الانتخابات

الوزارة الكبرى وكيف تألفت - اشتراكى فيها - الوزير ليس موظفاً - استقرار الطمأنينة وزوال القمصان الزرقاء - الوزارة والبرلمان - الملك يعقد قرانه - حل مجلس النواب - تنظيم الحملة الانتخابية - رئيس الوزارة يفتتحها في القاهرة - حفلة شبين الكوم والحفلات التي تلتها - صلة الحكومة بالشعب - نتيجة الانتخابات - استقالة الوزارة - متاعب محمد محمود (باشا) في تأليف وزارة جديدة - استمرار هذه المتاعب بعد افتتاح البرلمان - مركزى في الوزارة الجديدة . ٤٩

الفصل الثالث - في وزارة المعارف

الوزير رئيس الموظفين الأعلى وليس رئيسهم المباشر - مركزية الحكم وضررها - إنشاء المناطق التعليمية - مباني التعليم وعدم صلاحها صحياً وفتحاً - نشر التعليم الإلزامي - المعلمون الإلزاميون - يطلبون الإنصاف - مشكلة تغذية الأطفال في مرحلة الإلزام - ضعف التلاميذ في اللغة العربية - مشكلة الأزهر ودار العلوم - تعليم اللغة الأجنبية في المدارس الابتدائية - تهمة التعصب وكراهية الأجانب - إنشاء كليتي الآداب والحقوق بالإسكندرية - إسناد الرياسات الإدارية للمصريين - استقلال الجامعة - رجال الجامعة حراس محارب العلم - التدريب العسكري . . . ٧٨

الفصل الرابع - الوزارتان الأخيرتان

تحريم التشكيلات الأهلية شبه العسكرية - مجلس الدولة واختصاصه - قفل باب الاستثناء للموظفين - تعديل الوزارة واشترك السعديين فيها - اعتداد ألمانيا في سياستها بالقوة المسلحة - سفر محمد محمود (باشا) إلى لندن - نذر الحرب في أوروبا - اتفاق ميونخ - ميثاق سعد أباد وموقف مجلس الوزراء منه - إعانة شركة (البوستة الخديوية) - فكرة اندماج الحزبين ورفضها - استجواب مزرعة الجبل الأصفر - رئيس الحكومة ومشكلة فلسطين - سفر على ماهر (باشا) إلى لندن - ثورة في القصرين على ماهر (باشا) وكامل البنداري (باشا) - تعيين البنداري (باشا) وزيراً مفوضاً في بروكسل - العلاقة بين الملك والسفير البريطاني - فساد الجوبين الملك ورئيس الوزارة - استقالة الوزارة ١١٤

الفصل الخامس - مصر والحرب

على ماهر (باشا) يؤلف الوزارة - لماذا لم يشترك الأحرار الدستوريون فيها - تكليف طلعت حرب (باشا) بالتخلي عن بنك مصر - إعلان الحرب العالمية الثانية - تشريعات مصرية لمواجهة حالة الحرب - البرلمان يقر الأحكام العرفية - معركة رياسة النواب - معركة بولونيا وانتقال الحرب إلى غرب أوروبا - الوزارة لا تجارى الإنجليز في طلبهم إعلان الحرب على ألمانيا - برم البريطانيين بالوزارة - فرنسا على وشك الانهيار - إيطاليا تعلن الحرب شريكة مع ألمانيا - إنجلترا والتعاون مع وزارة على ماهر (باشا) - اجتماع القصر واستقالة الوزارة - حسن صبرى (باشا) يؤلف الوزارة الجديدة ١٤٠

الفصل السادس - تجنب مصر ويلات الحرب

اشترك الدستوريين والسعديين في الوزارة - متى تدخل مصر الحرب - استقالة السعديين من الوزارة بعد تقريرها «تجنب مصر ويلات الحرب» - البرلمان يثق بسياسة الوزارة - رفض طلب السفير البريطاني اعتقال على ماهر (باشا) - تعيين حسنين (باشا) رئيساً للديوان الملكي - صحة حسن صبرى (باشا) تضعف - يسقط ميتاً وهو يتلو خطاب العرش - حسين سرى (باشا) يؤلف الوزارة - وفاة محمد محمود (باشا) - الشيخ حسن البنا وجماعة الإخوان المسلمين - سرى (باشا) وعلى ماهر (باشا) - رئيس النواب والحصانة البرلمانية - التجديد النصفي لمجلس الشيوخ - عزيز المصرى (باشا) يحاول الفرار بالطائرة ثم يخفى - اشترك السعديين في الوزارة - نزول قوات ألمانية بقيادة رومل وانتصاراتها في ليبيا - وقف العلاقات مع حكومة فيشى - مركز الوزارة يتحرج - المظاهرات لرومل وضد إنجلترا - الإنجليز يزدادون حساسية إزاء الملك - جو الوزارة يزداد حرجاً - استقالة الوزارة ١٦٣

الفصل السابع - ٤ فبراير سنة ١٩٤٢

الملك يستدعى ممثلى الأحزاب في ٣ فبراير - النحاس (باشا) يرفض تأليف وزارة قومية - الإنذار البريطاني صباح ٤ فبراير - الملك يستدعى الزعماء - الرسالة الملكية - النحاس (باشا) يقول إنه لم يكن يعلم شيئاً مما حدث ويصر على أنه يؤلف الوزارة إذا عهد إليه الملك في تأليفها - رفضه كل اقتراح يخالف هذا الرأى - تقرير المجتمعين أن توجيه الإنذار إخلال كبير بالمعاهدة المصرية الإنجليزية وباستقلال مصر فلا يسع الملك قبوله - النحاس (باشا) وزيور (باشا) يوقعان القرار بعد زملتهما - رئيس الديوان يقابل السفير - محاصرة قصر عابدين بالقوات والدبابات البريطانية - السفير وقائد القوات البريطانية يقابلان الملك - الملك يقبل الإنذار ويكلف النحاس (باشا) بتأليف الوزارة ١٩٣

الفصل الثامن - الحرب على أبواب مصر

مظاهرات لمصلحة الوزارة والإنجليز - حل مجلس النواب - موقف الأحزاب المعارضة من الانتخابات ينتهى إلى مقاطعتها - الانتخابات لمجلس الشيوخ وإلغاء التعيينات التى أجرتها وزارة سرى (باشا) - اعتقال على (باشا) ماهر ومحمد (باشا) طاهر - الألمان يتقدمون فى صحراء مصر - خطر إغراق غرب الدلتا وإحراق آبار البترول - موقف رئيس الوزارة من هذا الأمر - مكرم عبيد (باشا) يقصى من الوزارة وينضم إلى المعارضة - دقة الموقف الحربى وتطوره عند العلمين - تراجع الجيش الألمانى - استجواب الرقابة على الصحف فى مجلس الشيوخ - حادث القصاصيين -

صلة الملك بالوزارة ، وبالمعارضة - مؤتمر القاهرة يحضره « الثلاثة الكبار » - المعارضة تتجول في مديرية المنوفية - الكتاب الأسود والاستجواب الخاص به - مكرم (باشا) عبيد يفصل من مجلس النواب ثم يعتقل - الحرب في أوروبا - ألمانيا في طريق الانهيار - الملك يقيل الوزارة ويعهد إلى أحمد ماهر (باشا) في تأليف الوزارة الجديدة ٢١٠

الفصل التاسع - في أعقاب الحرب

وزارة من جميع الأحزاب غير الوفدية - متاعب تأليفها - حل مجلس النواب - الوزارة ومجلس الشيوخ - الملك والانتخابات - كادر العمال - مشاكل العمال - انتقالى من الوزارة إلى رئاسة الشيوخ - إعلان الحرب على اليابان ومؤتمر سان فرانسكو - اللجنة السياسية توافق على إعلان الحرب - رئيس الوزراء يطلب إلى مجلس النواب إعلان الحرب - مقتل الدكتور أحمد ماهر (باشا) - النقراشي (باشا) يؤلف الوزارة - البرلمان يوافق على إعلان الحرب - ميثاق الجامعة العربية - مصر وتعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ - البرلمان يقر ميثاق الأمم المتحدة - خلاف مكرم والنقراشي وأثره - نشاط المعارضة - الملك يضع حجر الأساس للمدينة الجامعية فيقاطع الطلاب الحفلة - استقالة الوزارة - الملك يعهد إلى إسماعيل صدقي (باشا) في تأليف الوزارة ٢٤٦

الفصل العاشر - من عهد إلى عهد

صدقي (باشا) يؤلف وزارة من الأحرار الدستوريين والمستقلين - الملك يعين مستشاراً صحفياً للقصر ويدعور رؤساء الدول العربية ويجتمع معهم بإنشاص بغير رأى الوزارة ولا علمها - محاربة الفقر والجهل والمرض - اختلاف هيئة المفاوضة على مسألة السودان - السعديون يشتركون في الوزارة - مشروع صدقي ، يفتن - حل هيئة المفاوضة وموافقة النواب على المشروع - اضطراب الأمن في القاهرة - صدقي يستقيل والنقراشي يؤلف الوزارة - استئناف المفاوضات وإخفاقها - الاحتكام إلى مجلس الأمن - مشكلة فلسطين في الأمم المتحدة - التمهيد لإنشاء دولة إسرائيل - موقف النقراشي (باشا) وتغيره - الدول العربية تحارب اليهود - نزعة الملك للحكم المطلق ودوافعها - حياة الملك الخاصة وأثرها في مسلكه - معاملة الملك للسانة - تدخل القصر في شئون الحكم - حرب فلسطين وأثرها - الضباط الأحرار - الإخوان المسلمون - طلاق فريدة وفوزية - النقراشي (باشا) يقتل وعبد الهادي (باشا) يخلفه - مقتل الشيخ حسن البنا - تعديل الدوائر الانتخابية واختلاف الدستوريين والسعديين بسببها - عبد الهادي (باشا) يستقيل ويؤلف حسين سرى (باشا) وزارة مؤتلفة للانتخابات - الأحزاب المؤتلفة تختلف فيؤلف سرى (باشا) وزارة إدارية - فوز الوفد في الانتخابات - النحاس (باشا) يؤلف الوزارة ويؤيد سلطان الملك المطلق - (الملكة) نازلي

صفحة

في أمريكا تزوج كرميتها من سكرتيرها - استجواب مصطفى (بك) مرعى في مجلس الشيوخ -
 مراسم ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ - الملك في (دوفيل) - سمعة مصر في الخارج - كتاب المعارضة إلى
 الملك - خطاب ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ - إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ - مولد ولي العهد - حريق
 القاهرة - وزارات تتعاقب - انتخابات نادى الضباط - بدء حركة الجيش - بذلك انتقلت مصر
 من عهد إلى عهد ٢٦٨

رقم الإيداع	١٩٩٠ / ٩٥٠٣
الترقيم الدولى	ISBN 977-02-3139-8

١ / ٩٠ / ٢٣١

طبع بطابع دار المعارف (ج.م.ع.٠)